18 DEC 2000

مكتبة البنين
قسم الدوريات

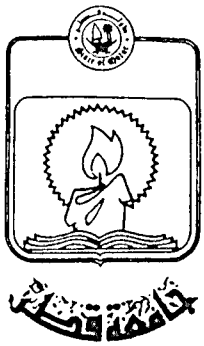

حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية

العدد الثامن عشر ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

قبَس

من الهُدَى القرآني في المجال الاقتصادي

أ.د. شوقي أحمد دنيا

أستاذ الاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

مقدمة

الإسلام دين ودنيا ، عقيدة وشريعة، نظام وعمل، لا يقف عند عمل القلوب ولا عند علاقة الإنسان بربه، ولا عند علاقة الإنسان بالآخرة، لكنه أوسع من ذلك وأعمق ، إنه ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من المخلوقات على اختلاف أجناسها وأنواعها. إنه ينظم للإنسان حياته الدنيا بكل جوانبها وجنباتها بالشكل الذي يكفل له حياة أخروية راضية وسعيدة، وهذا عند المسلمين العارفين بدينهم وبطبيعته من المعلوم من الدين بالضرورة. ومن المعروف أن لكل دين مصادره ومن المعروف أيضاً أن القرآن الكريم هو المصدر الأول والأساسي للإسلام.

ومعنى ذلك أن القرآن الكريم يحتوي ويتضمن بصورة أو بأخرى كل جوانب هذه العلاقات بالتوجيه والتنظيم، وقد وصفه الله تعالى بقوله: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾[1] وبقوله جل شأنه ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشري للمسلمين﴾[2].

ووصفه رسولنا صلى الله عليه وسلم في حديثه الطويل بأنه «لا تفنى عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد». وقال فيه الشافعي رضي الله عنه في كتابه «الرسالة»: (فليس تنزل بأحد من أهل دين نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها)[3]. ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن القران الكريم كان المنبع الأساسي للعلوم الشرعية والإسلامية على اختلاف مشاربها، وفي ذلك يقول الإمام السيوطي رحمه الله: (وإن كتابنا القرآن الكريم لهو مفجر العلوم ومنبعها. أودع فيه سبحانه علم كل شيء، وأبان فيه كل هدى وغي. فترى كل

---

(١) سورة الإسراء : الآية ٩.

(٢) سورة النحل: الآية ٨٩.

(٣) الرسالة ، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م ، ص٢٠.

ذي فن منه يستمد وعليه يعتمد ، فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه،ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام)[1]

واليوم ننشد معشر علماء الاقتصاد الإسلاميين بناء نظام اقتصادي إسلامي وتأسيس علم للاقتصاد الإسلامي ، ولن يستقيم لنا ذلك إلا إذا نهجنا منهج من سبقنا من العلماء ، ننهل من القرآن ونتعرف منه على سبل الهداية والرشاد في المجال الاقتصادي ، فهو بنص الآية الكريمة يقدم لنا أقوم هداية في هذا المجال وفي غيره من المجالات، ورحم الله من قال إن هداية القرآن هي عماد إعجازه المعنوي وأصل أصوله ومعقد مقاصده[2] ومن هنا يكتسب هذا البحث أهميته الكبرى من حيث ما يناط به من تأصيل إسلامي دقيق للمجال الاقتصادي علماً وعملاً.

إننا معشر المسلمين بحكم إسلامنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن القرآن الكريم يحتوي على كل الأسس ، والمبادئ الكفيلة إذا ما أحسن تدبرها والتعرف عليها بإقامة نظام اقتصادي كفء وعادل، وتشييد علم للاقتصاد يتفوق كثيراً على علم الاقتصاد الوضعي القائم. ورغم أن هذه تعد مسلمة أو حقيقة لا تقبل الشك فإنه من باب الإنصياع لمتطلبات البحث العلمي السليم سوف نعتبرها فرضية علمية تتطلب الإثبات والبرهنة على صحتها. والهدف من بحثنا هذا ليس مجرد إثبات اهتمام القرآن الكريم بالشئون الاقتصادية، فهذا أمر بدهي في عرف المسلمين، وإنما يتغيا ما هو أبعد من ذلك، إنه يستهدف تحقيق الفرضية المذكورة وإثباتها.

ونحب في هذه المقمة أن نطرح بعض التنبيهات.

١- طبيعة هذه الدراسة: إنها ليست تفسيراً كما هو معهود لدى علماء

---

(١) الاتقان في علوم القرآن ، دار الفكر ، بيروت، ١٩٧٩م ، ص١ج١.

(٢) الشيخ محمد الصادق عرجون ، القرآن العظيم ، دار القلم ، دمشق:١٩٨٩م، ص١٤.

التفسير، وليست تكشيفاً على غرار ما هو متعارف عليه في أعمال الكشافات[×] إنها بالأحرى نظرات اقتصادية، أو نظرات اقتصادي في القرآن الكريم ، لا تستهدف بيان الإعجاز القرآني في هذا المجال بصفة رئيسية ومباشرة وإنما تستهدف بيان الهداية القرآنية فيما يتعلق بالمسائل والقضايا الاقتصادية، كما أنها لن تحيط بكل جوانب الهدي القرآني في المجال الاقتصادي بل ولا عشره ولا معشاره، إنها قبس ضعيف من هذا النور الساطع والسراج المنير يرد عليها ما يرد على أي جهد بشري من المحدودية والعجز والتعرض للخطأ وللقصور.

٢ - علاقة القرآن بالعلوم المختلفة: والتساؤل المطروح هنا يتمثل في طبيعة الهداية القرآنية في مجالات العلوم البشرية. فهل القرآن الكريم يحتوي على مختلف علوم البشر بحيث يجد فيه كل فرد بغيته ومقصده حسب اختصاصه العلمي، فالاقتصادي يجد علم الاقتصاد مدوناً ،والاجتماعي يجد علم الاجتماع مدوناً إلخ؟ .. أم أنه لا يحتوي على شيء من هذه العلوم؟ أم أنه يحتوي على أشياء علمية في العلوم المختلفة لكنها لا تمثل ولاتجسد علوماً بالمفهوم المتعارف عليه بين علماء تلك العلوم؟ من المهم أن نشير إلى أن جذور هذه المسألة ضاربة في أعماق الماضي الإسلامي البعيد، لقد ذهب بعض العلماء السابقين إلى الاختيار الأول: ومن ذلك ما حكاه الإمام السيوطي في كتابه الإتقان عن أبي الفضل المرسي في تفسيره إذ يقول:(جمع القرآن الكريم علوم الأولين والآخرين . . . وقد احتوى على علوم من علوم الأوائل مثل الطب والجدل والهيئة والهندسة والجبر والمقابلة، وفيه أصول الصنائع وأسماء الآلات كالخياطة والحدادة والنجارة والغزل والنسيج والفلاحة والصيد)[٢] . وقريب من ذلك موقف الإمام الغزالي في كتابيه الإحياء وجواهر القرآن حيث ذكر أن القرآن يحتوي على سبعة وسبعين ألف علم ، وعلى منواله سار الإمام

× تجدر الإشارة إلى أن الكاتب ومعه زميلان فاضلان هما : أ.د. يوسف إبراهيم، وأ.د. رفعت العوضي، قد قاموا بعمل تكشيف اقتصادي كامل مفصل للقرآن الكريم، وإن كان لم يخرج بعد إلى سوق المعرفة.

(٢) ص١٢٦ ج٢، مرجع سابق.

الرازي. وفي مقابل ذلك وجدنا من اعتنق الاختيار الثاني، ومن أبرزهم الإمام الشاطبي.[1]

والذي نراه موافقين فيه كثيراً من العلماء من قدامى ومعاصرين هو البديل الثالث الذي ينفي أن يكون القرآن علماً من العلوم أو أن يكون موسوعة للعلوم المختلفة، وينفي أيضاً أن يكون منبت الصلة بذلك. إن القرآن الكريم كتاب هداية إلهية للإنسان في كل مجالات حياته، هداية تحترم وتقدر العقل البشري وما يطرحه من فكر في الإنسانيات والكونيات وما يقدمه من علوم فيهما.

ومعنى ذلك أن القرآن الكريم يدعم العقل البشري وهو يصول ويجول في مناحي الكون وأغوار النفس والجسم مقدماً له القواعد والمبادئ والضوابط الهادية المرشدة حتى يباعد بينه وبين الزلل والانحراف. قال تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾[2].

لقد خلق الله تعالى للإنسان العقل الذي به يفكر ويتعلم ثم أمده بالوحي، مزيداً من الهداية والإرشاد، قال تعالى: ﴿فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾[3].

وقد طلب القرآن الكريم من الإنسان في أكثر من آية أن يعمل عقله وحواسه فيما حوله من الكون، كما قدم العديد من النماذج المرشدة الهادية والتي على الإنسان أن يستفيد منها في صياغة ما يحتاجه من قوانين ونظريات وسياسات، ويحضرنا هنا قول الله تعالى: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون. في الدنيا والآخرة..﴾[4].

---

(١) الشيخ محمد عرجون، مرجع سابق، ص٢٦٥ وما بعد.

(٢) سورة البقرة، الآية ٣١.

(٣) سورة طه، الآية ١٢٣

(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٩، ٢٢٠

إن هاتين الآيتين تقدمان هداية بالغة فيما نحن بصدده الآن، لقد سألوا عن الخمر والميسر ، وجاءت الإجابة بأن فيهما مضار ومنافع، وأن المضار أكبر من المنافع. ومعنى ذلك ضرورة الالتفات في هذا الموضوع ، وكل موضوع مناظر، له منافع ومضار إلى عملية التفضيل والترجيح، ثم اتخاذ القرارات في ضوء ذلك. كذلك فقد سألوا عن الانفاق الغيري، وبغير هدى فإن الاحتمالات ثلاثة، إما أن يكون مقداره يسيراً زهيداً لا قيمة له، وإما أن يكون كبيراً شاقاً وإما أن يكون بين بين، وجاء الهدي القرآني مشيراً بالبديل الثالث. أليس ذلك كله هدى للناس في حياتهم الاقتصادية وغيرها. والعجيب هنا ، وهذا بيت الشاهد أن القرآن الكريم يعقب على هذا الهدي بقوله: ﴿كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة..﴾ وكأن هذا التعقيب يقول لنا - والله أعلم- هذه إرشادات وعليكم أن تنطلقوا منها مستخدمين عقولكم وحواسكم في تشييد العلوم والمعارف المختلفة، الدنيوية والآخروية[1] . أليس في ذلك إفصاح عن علاقة القرآن الكريم بالعلوم المختلفة؟

٤ - موضوع الدراسة الاقتصادية: هو السلوك الاقتصادي للإنسان، الذي يتجسد في علاقة الإنسان بالأموال أو بالأحرى علاقة الإنسان بالإنسان من خلال الأموال*، علاقته بالأموال من حيث إشباعها لحاجاته المختلفة. وكليات

---

(١) لقد لفت بعض المفسرين الأنظار إلى مغزى قوله تعالى: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ مشيراً إلى مضمون ما ذكرناه في المتن، انظر محمد رشيد رضا، تفسير المنار ، دار المعرفة، بيروت : الطبعة الثانية، ج٢ ص٣٣٩.

* هذا المعنى الاجتماعي الدقيق لعلم الاقتصاد والذي شاع في العصور الذهبية لعلم الاقتصاد قد توارى في السنوات الأخيرة خلف المعنى المسيطر حالياً والذي يجعله علاقة الإنسان بالأموال أو بالأحرى يجعله علم المال أي علم الأشياء المادية. مع أنه في الحقيقة هو علم للإنسان في علاقاته المالية ببني جنسه، وقد عبر عن ذلك بصدق المرحوم الدكتور أحمد محمد إبراهيم في مقدمة كتابه القيم الاقتصاد السياسي حيث يقول: «إن موضوع بحث الاقتصاد الأصلي هو الإنسان من حيث إنه ينتج الثروات ويستهلكها ..»المطبعة الأميرية، الطبعة الثالثة، ١٩٣٥م.
وفي ص١٣ يقول بحكمة وتوفيق: «لما كان الاقتصاد السياسي علم الإنسان وليس علم الأشياء ، فقد أصبح من المستحيل أن ندرس مظاهر الحياة الاقتصادية من غير أن نستخلص قواعد نهتدي بنورها» وإذا كان ذلك حقاً فإن استخلاص تلك القواعد النورانية من القرآن الكريم هو أحق ما يكون.

هذه العلاقة تنحصر في اكتساب الأموال وإنفاقها، وقد أرجع علماء الاقتصاد هذه الكليات إلى أربع شعب؛ الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع ، مدرجين في هذه الشعب الأربع كل المسائل والموضوعات الاقتصادية المتعددة والمتنوعة.

والتساؤل المطروح هنا هو : مالذي قدمه القرآن الكريم من هدي في هذا المجال؟

وما هي طبيعة ما قدمه؟ وهل ما قدمه يدخل في نطاق التوجيه والتقعيد للسلوك أم في نطاق التفسير والتحليل لهذا السلوك؟ أم هو جامع بين هذا وذاك؟ وهل يمكننا في ضوء هذا الهدي إقامة نظام اقتصادي إسلامي وكذلك تشييد علم للإقتصاد يستحق بالفعل أن يسمى اقتصاداً إسلامياً؟

٤ - جوانب البحث :

إن نظراتنا الاقتصادية في القرآن الكريم ستتركز في الجوانب التالية:

النظرة الأولى في العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادي كماً وكيفاً.

النظرة الثانية في الهداية القرآنية في مجال الإنتاج.

النظرة الثالثة في الهداية القرآنية في مجال الإنفاق.

النظرة الرابعة في الهداية القرآنية في مجال التوزيع.

النظرة الخامسة في الهداية القرآنية في مجال التبادل.

النظرة السادسة في الهداية القرآنية في مجال المقولات الاقتصادية.

النظرة السابعة في الهداية القرآنية في مجال المصطلحات الاقتصادية.

الخاتمة: القرآن والنظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد.

النظرة الأولى

العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادي كماً وكيفاً

بلغت العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادي وبالشئون الاقتصادية بوجه عام شأواً بعيداً ، يدرك ذلك كل من له إلمام جيد بعلم الاقتصاد، ورزقه الله تعالى التوفيق والسداد في تدبر الآيات الكريمة.

ولن نكون مبالغين إن قلنا إن الجانب الاقتصادي في حياة الإنسان قد احتل في القرآن الكريم موقعاً كميّاً وكيفياً ربما لم يحتله جانب آخر من الجوانب الدنيوية، فلا تكاد تخلو سورة من سور القرآن الكريم ، مكية كانت أو مدنية من تناول هذا الجانب في بعد أو آخر من أبعاده، ولإدراك ذلك على وجه التقريب علينا أن ننظر في المصطلحات ذات الطابع الاقتصادي وكيف تكرر ذكرها في القرآن الكريم، ومنها: المال ، الملك، الرزق ، الكسب، الإنفاق ، الزكاة ، الصدقات، الربا ، التجارة ، الزراعة ، الغرس ، الأكل والشرب ، الإصلاح ، الإفساد ،التعمير ، الضرب في الأرض، الابتغاء من فضل الله، المشي ، الميراث، الديون ، العقود ، الأنفال ، الفقراء ، الأغنياء، البيع، الشراء، المعادن ، الزروع المختلفة ، المياه ، البحار ، الصناعات . . . إلخ.

ولا يقف اهتمام القرآن الكريم بهذا الجانب من السلوك والنشاط الإنساني إلى هذا الحد بل يتعداه إلى تناول جزئيات وهياكل النشاط الاقتصادي.

ومع هذا الاحتفال القرآني الكبير بالجانب الاقتصادي فإنه لا يستطيع أحد من الاقتصاديين القول إن القرآن الكريم هو كتاب في الاقتصاد على غرار الكتب الاقتصادية ، وهنا تتجلى عظمة القرآن. إنه يحيط بالمجال الاقتصادي على مستوى الأسس والقواعد والتوجيهات دون أن يكون دراسة اقتصادية.

ولا تقف العناية القرآنية بالمجال الاقتصادي عند حد الاهتمام الكمي بل تتعداه إلى الاهتمام الكبير من حيث الكيف ، فالقرآن الكريم يعطي للسلوك الاقتصادي قيمة عالية، ويوضح بجلاء ما لهذا السلوك من خطر إن سلباً وإن إيجاباً، وهذه بعض النماذج الدالة على ذلك.

١ - السلوك الاقتصادي الرشيد أحد الأركان الإسلامية، وهو في نظر الإسلام مقوم أساس من مقومات سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، تدبر قوله تعالى: ﴿الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾[٢]

وقوله تعالى: ﴿وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً. والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً. والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراماً. إنها ساءت مستقراً ومقاماً. والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً. والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاماً﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿إن المتقين في جنات وعيون. آخذين ما آتاهم ربهم إنهم كانوا قبل ذلك محسنين. كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون. وبالأسحار هم يستغفرون. وفي أموالهم حق للسائل

---

(١) سورة البقرة، الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧٧

(٣) سورة الفرقان: الآيات ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨.

والمحروم﴾[1].

ولو رجعنا ببصرنا مرات ومرات فلن نجد القرآن الكريم وهو يعدد صفات المتقين يهمل الصفة الاقتصادية .

٢ - وعلى نفس الشاكلة نجد القرآن الكريم وهو يعدد الموبقات المهلكات لا يتجاهل السلوك الاقتصادي السيء. تدبر قوله تعالى: ﴿ما سلككم في سقر. قالوا لم نك من المصلين. ولم نك نطعم المسكين. وكنا نخوض مع الخائضين. وكنا نكذب بيوم الدين﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين. فذلك الذي يدع اليتيم. ولا يحض على طعام المسكين. فويل للمصلين. الذين هم عن صلاتهم ساهون. الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾ [4].

٣ - ينبغ النظر في القرآن الكريم عن أن كلاً من الثواب والعقاب الألهيين للإنسان في الدنيا كثيراً ما تجسدا في الجانب الاقتصادي. تدبر قوله تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانو يكسبون﴾ [5] وقوله تعالى: ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً. يرسل السماء عليكم مدراراً. ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾ [6] وقوله تعالى: ﴿والبلد الطيب

---

(١) سورة الذاريات : الآيات ١٥ ، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩.

(٢) سورة المدثر: الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦

(٣) سورة الماعون: الآيات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٠٥

(٥) سورة الأعراف: الآية ٩٦

(٦) سورة نوح: الآيات ١٠، ١١، ١٢

يخـــرج نبـــاته بـإذن ربه والذي خـــبث لا يـخـرج إلا نـكداً﴾ [1] وقـــوله تعالى: ﴿وضـرب الله مثلا قـرية كانت آمنة مطمئنة يأتيـها رزقهـا رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لبـاس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾ [2] وقـوله تعـالى: ﴿ ولقد أخـذنا آل فـرعـون بالسنين ونقص من الثـمـرات لعلهم يذكرون﴾ [3]

وقوله تعالى: ﴿لقد كان لسبـأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيـبة ورب غفـور. فأعـرضوا فأرسلنـا عليهم سـيل العرم وبدلناهم بجنتـيهـم جنتين ذواتي أكل خمط وأثل وشيء من سـدر قليل﴾ [4]

٤ - لقـد صـرحت الآية الكريمة بأن المال قـوام الحيـاة، ومن ثم لابد من توفر السلوك الاقتصادي الرشيد حياله. قال تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً. .﴾ [5]

وفي ختام هذه النظرة الاقتصادية يجدر التنبيه القوى إلى أن القرآن الكريم إذ يعطى للسلوك الاقـتصـادي هذه الأهميـة فإن ذلك لا يضـفي أي قيمـة على الأموال في حـد ذاتها، بحيث تقـدم لمالكها وضعاً مـتميـزاً على من لا يمتلكها بغض النظر عن سلوكـه حـيالهـا. الأمـر ليس على هذا النحـو تماماً، والهـدي القرآني في ذلك واضح كل الوضوح.

إن مـعيار التـقـويم الإيجـابي أو السلبي هو السلـوك البشـري في المجـال الاقتصـادي، أما المال في حد ذاته فـهو أداة إن أحسن استـخدامها كان نـعمة، ولعب دوراً إيجابياً في حياة الإنسان في الدنيـا والآخرة. وإن أسيء استخدامها

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٨

(٢) سورة النحل: الآية ١١٢

(٣) سورة الأعراف: الآية١٣٠

(٤) سورةسبأ: الآيات ١٥، ١٦

(٥) سورة النساء: الآية ٥

كان وبالاً ونقمة على صاحبه في الدنيا والآخرة. قال تعالى: ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى﴾ [1] وقال تعالى: ﴿فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن. وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن. كلا بل لاتكرمون اليتيم. ولا تحاضون على طعام المسكين﴾ [2] وقال تعالى: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم﴾ [3] وقال تعالى: ﴿رب إنهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده إلا خساراً﴾ [4]

وهكذا نجد الهدي القرآن يضع العنصر الاقتصادي وضعه الصحيح في حياة الإنسان فلا هو بالمهمل ولا هو بكل شيء . ويوم تختل هذه المعادلة في عصر من العصور فإن الحياة تصبح شقاء، إما بفقد المال أو بسيطرته وألوهيته، ونحن في عصرنا هذا نعيش صوراً قاسية من هذا الشقاء بكلا جناحيه.

(١) سورة سبأ: الآيات ١٥، ١٦

(٢) سورة الفجر: الآيات ١٥، ١٦، ١٧، ١٨.

(٣) سورة التغابن: الآية ١٥

(٤) سورة نوح: الآية ٢١

النظرة الثانية

الهدى القرآني في مجال الإنتاج

تتوزع هذه النظرة بين بعدين أساسيين وثيقي الارتباط؛ البعد الأول هو النظر في الهدي القرآني في مجال الملكية، والبعد الثاني النظر في الهدي القرآني في مجال عمليات الانتاج والكسب.

ا - الهدى القرآني في مجال الملكية:

قضية الملكية من أمهات القضايا الاقتصادية على المستوى الفلسفي والمستوى التطبيقي، ومن المعروف أن الموقف حيالها يعد أحد المعالم البارزة في تمييز الأنظمة الاقتصادية.

ومن المعروف أيضاً أن الاقتصاد الرأسمالي اعتنق مبدأ الملكية الفردية، وأن الاقتصاد الاشتراكي اعتنق مبدأ الملكية الجماعية. وأنهما معاً لم يلتفتا من قريب أو بعيد لملكية أخرى فوق ملكية الإنسان. فملكية الإنسان في صورتها الفردية وكذلك الجماعية ملكية أصيلة غير مسبوقة ولا تابعة لملكية أخرى.

ولسنا هنا في معرض تبيان المشكلات والآثار السلبية التي نجمت عن هذا الموقف. لكن مقصدنا هو التعرف على الهدي القرآني في هذه القضية المحورية.

الناظر في آيات القرآن الكريم التي تناولت هذه المسألة يجدها تركز بشكل صريح ومكثف على أن ملكية الأموال -وغيرها- لله عز وجل، فالكون بكل ما فيه ملك لله سبحانه ﴿لله ملك السموات والأرض وما فيهن﴾[1]

إذن هناك ملكية أصيلة وذاتية وشاملة ومطلقة لكل ما يندرج تحت كلمة مال هي لله وحده، والإيمان بذلك يعد ركنا ركينا من عقيدة المسلم، وهو في

---

(١) سورة المائدة: الآية ١٢٠

الوقت ذاته يمثل أهم أساس أو مقوم من أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامي. والأثر الاقتصادي لذلك بارز جليٌ وإن دق فهمه على البعض، إنه الانصياع العقلاني الواعي لكل ما يأمر به أو ينهي عنه الله عز وجل في مجال تملك الأموال واكتسابها وفي مجال إنفاقها والتصرف فيها.

ومعنى ذلك وجود ضوابط موضوعية من خارج الإنسان؛ فرداً كان أو جماعة تضبط علاقة الإنسان بالأموال.

ليس فقط للانصياع لتلك الضوابط بل لسهولة ويسر تقبلها والعمل بمقتضاها[1]. وينتج عن التسليم بذلك التسليم بأن الاقتصاد الإسلامي يمتلك أحد المقومات الأساسية للرشد والكفاءة[2].

وبعد تقرير هذه القاعدة الكبرى وترسيخ هذا الأصل الأصيل في المجال الاقتصادي نجد القرآن الكريم يصرح في أكثر من آية وبأكثر من صيغة وأسلوب بأن كل ما في الأرض وما على ظهرها خلقها الله تعالى للإنسان، بغض النظر عن عقيدته وعن زمانه ومكانه، ومعنى ذلك وجود ما يعرف بالإباحة العامة التي تجعل لكل إنسان حقاً في الانتفاع بهذه الأموال، في ضوء القواعد والضوابط الإلهية. تدبر قوله تعالي: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾[3]

وجوانب التدبر في هذه الآية الكريمة عديدة ومتنوعة، منها أنها جاءت في سياق خلق آدم أبي البشر عليه السلام وهبوطه إلى الأرض، ومنها النظر في ضمير المخاطب الجمع، وعلى من يعود، ثم ماذا تعني اللام في قوله تعالى ﴿لكم﴾ وهل تفيد التملك أم التعليل؟ ثم لننظر في قوله تعالى﴿جميعاً﴾ وهل

---

(١) د.شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٢م، ص٥١ وما بعدها.

(٢) انظر: د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة د. محمد زهير السمهوري. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان: ١٩٩٦م ، ص٢٥٣ وما بعدها.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٩

تتعلق بالمخاطبين أم تتعلق بما في الأرض. إن الآية الكريمة ترسخ مبدأ العلاقة بين ما يعرف بالموارد والإنسان من منظور الاقتصاد الإسلامي. إنها مخلوقة، خلقها الله عز وجل مستكملة كل مقومات الحكمة والتقدير، وهي مخلوقة للإنسان ، ومعنى ذلك أهميتها القصوى للإنسان من جهة وقدرة الإنسان على الاستفادة منها من جهة أخرى، وتوفر صفة التسخير والانقياد فيها لقدرات وملكات وجهود الإنسان من جهة ثالثة.

ثم هي عامة النفع، لا يستأثر بها قوم دون قوم، في ضوء ضوابط الانتفاع والاستحواز التي حددتها الشريعة، كذلك فهي تضعنا وجهاً لوجه أمام قضية البيئة بكل جوانبها، وضرورة المحافظة عليها، فجميعها بغير استثناء ضروري للإنسان، وإن لم يتعرف على ذلك الإنسان إلا حيناً بعد حين.

إذن هناك حتى الآن الملكية الأصيلة المطلقة لله عز وجل وهناك الإباحة العامة لبني البشر، ولا يقف الهدي القرآني عند هذا الحد، بل أفصح عن ملكية لبني البشر ، منها ما هو خاص ومنها ما هو عام. فالملكية الخاصة هي مبدأ يقره ويسلم به القرآن الكريم ويبني عليه حق المالك في التصرف بصوره العديدة من جهة، ومسئوليته في أداء ما هنالك من التزامات على أمواله من جهة أخرى. فهناك البيع والشراء والزكاة والنفقات والمواريث إلخ. .كما أن الملكية العامة هي الأخرى مبدأ مقرر في الإسلام، فهناك الأنفال ، وهناك الفيئ ، وهناك خمس الغنائم، وهناك غيرها. .

معنى هذا أن النظام الإسلامي حيال قضية الملكية يقوم على ملكيتين؛ ملكية أصيلة وهي خاصة بالله عز وجل ، وملكية تابعة ومقيدة وهي لبني البشر، سواء تمثلت في ملكية خاصة أو ملكية عامة[1] . والتكييف القرآني لهذه

---

(١) دكتور عبدالسلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان: ١٩٧٤ صفحات متفرقة

-دكتور محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مكتبات عكاظ،جدة، ١٩٨١م ، ص١٢٧ ومابعدها.

- دكتور شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٩م

الملكية البشرية أنها ملكية استخلافية تعطي صاحبها كل ألوان التصرفات، شريطة أن تكون متمشية مع الأحكام والضوابط الشرعية، ونحب أن نؤكد هنا أن وصف الاستخلاف لا يعني نقصاناً في نطاق التصرفات الممنوحة للمالك، كما لا يعني أن الإسلام ينحو بالملكية إلى الشكل الاجتماعي أو يغلب عليها الطابع الاجتماعي بحيث يجعلها وظيفة اجتماعية. الملكية ملكية. خاصة كانت أو عامة ، تعطي المالك كل الحقوق، لا فرق بين خاص وعام ، كما أنها تخضع المالك للضوابط المقررة. لا فرق في ذلك بين خاص وعام ، فكل منهما مسؤول أمام المالك الحقيقي ومطلوب منه الخضوع والانصياع لأوامره ونواهيه.

٢ - الهدى القرآني في مجال الإنتاج:

كمقدمة لمعرفة الهدي القرآني في مجال كسب الأموال «إنتاجها» تجدر الإشارة إلى أن هذا الهدي جاء متفقاً ومتسقاً تمام الاتساق مع فطرة الإنسان حيال كسب الأموال وحيازة أكبر قدر منها ، قال تعالى: ﴿وتحبون المال حباً جماً﴾ (١) ﴿وإنه لحب الخير لشديد﴾ (٢)

والمغزى الاقتصادي هنا هو توافر الحافز الفطري القوي لدى الإنسان كي ينتج ويكتسب المزيد والمزيد من الأموال، وبالتالي فإن أقل القليل من الحافز الديني هو كاف في هذا المقام. ومن هذا المنطلق فإنه من المتوقع بل الغالب وقوع السلوك الإنتاجي للإنسان في العديد من الانحرافات من جراء اندفاعه الشديد القوي في تملك الأموال، وهذا يستدعي وجود حافز وضابط ديني قوي ومركز يعمل على منع هذه الانحرافات حتى يتفوق على تداعيات عامل الغريزة والفطرة.

ص١٨٠ ومابعدها.

(١) سورة الفجر: الآية ٢٠

(٢) سورة العاديات: الآية ٨

الناظر في القرآن الكريم يجد هداه في ذلك متوائماً تماماً مع هذه المنطلقات والحقائق. فلم نره يركز القول ويكثفه في مجال الحث على التكسب والإنتاج بنفس الدرجة التي عامل بها انحرافات التكسب، إن القرآن الكريم ينهى مراراً وتكراراً وبصيغ شتى عن الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل، والربا، والغش، والرشوة ، والتطفيف، وبخس الناس أشياءهم، والإفساد في الأرض وتدمير الموارد، وغير ذلك من كل ما قد يدفع إليه حب المال الكثير. وليس معنى ذلك عدم اهتمام وعناية القرآن الكريم بالحث على التكسب والإنتاج، لكنها قضية المواءمة والموازنة ومراعاة مقتضى الحال. ومن يمعن النظر في القرآن الكريم يجده بجوار حثه المباشر على الإنتاج يستخدم الحث غير المباشر، وهو أبلغ وأقوى، وذلك من خلال حثه المتكرر المتزايد على الإنفاق بصورة غير معهودة في الأوامر والوصايا القرآنية الأخرى، ومعروف أنه لا إنفاق دون كسب وإنتاج، ومعنى ذلك أن كل أمر أو حث أو ترغيب في الإنفاق ينصرف بالضرورة إلى الإنتاج، لكنه الأسلوب القرآني البالغ الإعجاز، كأنه يقول للإنسان اكسب وانتج لتنفق لتنال الخير الكثير. وقد صرحت آية كريمة بهذا الارتباط إذ تقول: ﴿ياأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض﴾ (١) وكذلك الآية الكريمة﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾ (٢) ومع كل ذلك لم نر الهدى القرآنى يغفل الحث المباشر الصريح على الإنتاج، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ (٣) ، ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله..﴾ (٤) ، ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها..﴾ (٥) ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٧

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٤١

(٣) سورة الملك: الآية ١٥

(٤) سورة الجمعة: الآية ١٠

(٥) سورة هود: الآية ٦١

ومن رباط الخيل..﴾ [1] ومن ذلك أيضاً العرض القرآني المفصل المثير لقطاعات الإنتاج المختلفة وللموارد الطبيعية المتنوعة المتعددة مع تبيان ما فيها من منافع للإنسان، ثم الإشارة والتلميح إلى كيفية التعامل معها والاستفادة بها. ومن المسلم به أن ذلك لا يكون إلا من خلال النشاط الإنتاجي.

لعل ذلك ينقلنا إلى جانب معهم في العملية الانتاجية نحب أن نعرف الهدي القرآني حياله وهو ما يتعلق بدوافع وغايات السلوك الإنتاجي. إن الناظر الاقتصادي في القرآن الكريم يجد هداه في ذلك تأمين القدر الكافي والمحسن من الاستهلاك المفيد ، كماً وكيفاً، حيث لا غنى للإنسان عن هذا الاستهلاك كي يحيا ويمارس نشاطه، والسبيل إلى ذلك هو الإنتاج. وكذلك يستهدف توفير مقومات ومتطلبات الانفاق الخيري «الغيري» على كل ما فيه مصلحة للناس﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾.

وفوق هذا وذاك تقديم ما يستطاع من حمد وشكر لله تعالى [2] ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون﴾[3].

ولا يفوت الهدي القرآني في هذا الشأن أن يحذر بقوة بالغة من انحرافات تعتري الغاية من الإنتاج مثل استهداف الكثرة والتكاثر والمباهاة والتفاخر والجري اللاهث وراء ذلك كله. وقد قدم القرآن في ذلك سورة كاملة هي سورة التكاثر. بل إنه قد اعتبر عدم وجود هدف صحيح للإنتاج يحيل العملية من عملية اقتصادية إلى عملية عبثية. ولنتدبر قوله تعالى: ﴿أتبنون بكل ريع آية تعبثون﴾ [4] ولننظر فيما قاله المفسرون حيالها [5].

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٠

(٢) مما لا يحتاج إلى بيان أن الاقتصاد الوضعي يعتنق فكرة أن الغاية العظمى والنهائية للنشاط الاقتصادي الإنتاجي هو الاستهلاك ، وهنا نجد نقطة تميز واختلاف بين الاقتصاديين.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٧٢

(٤) سورة الشعراء: الآية ١٢٨.

(٥) الإمام البقاعي، نظم الدرر ، دار المعارف العثمانية، الهند، ص١٤، ج١٤.

وفيما يقوله اليوم المنصفون من العلماء الغربيين[1] حيال ما يجري من تصرفات وعمليات في حياتنا الاقتصادية المعاصرة.

ومما يلفت نظر الناظر الاقتصادي في الهدي القرآني في المجال الإنتاجي ما يتعلق بقطاعات النشاط الإنتاجي، فنجد القرآن الكريم حافلاً بالحديث عن القطاع الزراعي بكل فروعه، وكذلك بالحديث عن القطاع الصناعي والقطاع التجاري.

والمعنى الاقتصادي لذلك هو الأهمية الاقتصادية الكبيرة لكل قطاع، وضرورة العناية والرعاية، والاهتمام بنموه وازدهاره، كذلك الإشارة المهمة إلى ضرورة وجود توازن اقتصادي متعدد المحاور والمرتكزات، وما يتطلبه ذلك من قيام تنمية اقتصادية متوازنة.

وفي هذا المجال يبرز تساؤل مفاده: هل هناك هدي قرآني حيال ما يعرف بفنيات العملية الإنتاجية؟ في حدود نظري لم أجد تناولاً قرآنياً مكثفاً لهذه الزاوية، ويرجع ذلك -والله أعلم- إلى أن تلك الزاوية مجال خصب لعمل العقل البشري من خلال خبرات الإنسان وتجاربه، وقد شاء القرآن الكريم أن يكل هذه المسألة إلى الإنسان يعمل فيها فكره ويستجمع خبرته وتجاربه عبر الأزمنة والأمكنة. والقرآن الكريم أعلى شأناً من أن يقول لنا عند إنتاج كذا من السلع عليكم بتوليف مقدار كذا من عنصر الإنتاج الفلاني وكذا من عنصر الإنتاج العلاني . . إلخ.

ومع ذلك فإننا نجد بعض الهدايات القرآنية البالغة القيمة في هذا الصدد، ومن ذلك التأكيد القرآني الجازم على إحسان العمل وإصلاحه وتجويده، وعلى الرشد في استخدام الأموال. ودلالات ذلك في موضوعنا من الظهور بمكان. بل إنه يقدم ما هو أكثر صراحة من ذلك، عندما يقول الله تعالى مخاطباً أحد رسله: ﴿أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحاً إني بما تعملون

(١) رينيه دوبو، إنسانية الإنسان- نقد علمي للحضارة المادية، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤م، ص٤٢ وما بعدها.

بصير﴾[1] ، وكذلك ما قدمه لنا من عرض رائع مثير حيال بناء سد يأجوج ، وما ارتكز عليه من مواصفات فنية بالغة الدقة.

كذلك يرد هذا التساؤل: ماذا عن الهدي القرآني في مجال ما يعرف بعناصر الإنتاج؟ الناظر الاقتصادي في القرآن الكريم يجد هداه في هذا المجال رحباً فسيحاً، فمن المعروف اقتصادياً أن عناصر الإنتاج ترجع في النهاية ومهما تشعبت ومهما اتخذت من أسماء ومصطلحات ترجع في النهاية إلى إنسان ومال، وهنا نجد الآية الكريمة تضع أيدينا على تلك الحقيقة الاقتصادية﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ [2] نلاحظ وجود الأرض، تعبيراً عن المال، ونلاحظ مشي الإنسان فيها، تعبيراً عن ممارسة الإنتاج وبإمتزاج هذين العنصرين ، المال والعمل توجد السلع والخدمات التي يستفيد بها الإنسان ويسد بها حاجاته المختلفة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فكل الآيات القرآنية المتعاملة مع مختلف أنواع الموارد هي ذات هدي ودلالة في مجال عناصر الإنتاج، وكل آية تناولت العمل والسعي والمشي والضرب في الأرض والابتغاء من فضل الله والتعمير هي كذلك آيات ذات هداية في هذا الشأن. ولا يقف الأمر بالقرآن الكريم عند هذا الحد بل يقدم هداه حيال مقومات كفاءة كل عنصر، فهناك أكثر من آية تتحدث عن أهمية توفر صفتي القوة والأمانة في العامل ، وهما جناحا الكفاية الإنتاجية ﴿يأابت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾ [3] ﴿أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوي أمين﴾ [4] ﴿قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾ [5]

---

(١) سورة سبأ: الآية ١١

(٢) سورة الملك: الآية ١٥

(٣) سورة القصص: الآية ٢٦

(٤) سورة النمل: الآية ٣٩

(٥) سورة يوسف: الآية ٥٥

ثم إن الناظر الاقتصادي يلمح الأهمية القصوى لضرورة توافر عناصر ومستلزمات الإنتاج واستخدامها الاستخدام الجيد الرشيد في ملحمة بناء سد يأجوج. ﴿قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً. قال مامكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً. آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله ناراً قال آتوني أفرغ عليه قطراً. فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾ [1] تدبر كيف تعانقت عناصر الإنتاج المختلفة وكيف احتلت مواقعها النسبية الصحيحة في العملية الإنتاجية، مكونة بذلك مدخلات على درجة عالية من الجودة والتأليف الفعال، منتجة مخرجات على أحسن ما تكون، متمثلة في سد أثبتت التجارب الممتدة المستقبلية سلامته الفائقة، ومن ثم تحقيقه للمقصود منه على أحسن وجه. أليس ذلك هدى قرآنياً مقصوداً ومراداً كي يستفيد الإنسان ويهتدي.

إن هؤلاء القوم حكى عنهم القرآن أنهم: ﴿لا يكادون يفقهون قولاً﴾ وحكى عنهم أنهم كانوا يمتلكون الأموال، وقد عرضوها على ذي القرنين، وكذلك حكى القرآن أن ذا القرنين ردَّ عليهم بأن ما معه خير من الذي عرضوه عليه، وهو الأموال ، إن ذلك كله يدل على أن الذي فقده هؤلاء القوم هو الذي امتلكه ذو القرنين. وهو العقل والفكر والمعرفة، وقد مثلت هذه المعرفة المتغيرات الحاكمة في هذه العملية الإنتاجية العملاقة هل في ذلك عبرة لنا!!

وقبل أن نسعد بنظرة اقتصادية أخرى في القرآن الكريم نود أن ننعم النظر مرة أخرى في هذه الآية الكريمة ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ [2]

إن هذه الآية على وجازة ألفاظها ، فإنها تقدم هدى كاملاً شاملاً محيطاً بالنشاط الاقتصادي من أقصاه لأقصاه بما يسبقه من قيم وأطر أخلاقية محكومة

---

(١) سورة الكهف: الآيات ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧.

(٢) سورة الملك: الآية ١٥

بعقيدة إلهية. فالآية الكريم تفيد -ضمن ما تفيد- ضرورة توفر عنصري الإنتاج الأساسيين وهما المال والعمل. وتفيد أن الموارد التي لا يستطيع الإنسان خلقها قد خلقها له الله تعالى، وبث فيها كل خواص الإفادة والنفع للإنسان، وجعلها بحيث يستطيع الإنسان الاستفادة بها فهي مذللة له، والآية تفيد أنه بدون وجود العنصرين معاً لن يكون هناك استهلاك، لأن الأرض موارد وليست سلعاً وخدمات جاهزة، ومن ثم تتطلب عملاً بشرياً. وتفيد الآية من خلال مخاطبة الله تعالى لبني آدم على الإطلاق بغض النظر عن أي اعتبار آخر فيهم غير كونهم بشراً تفيد أن الموارد الكونية للجميع، ومن حق الجميع الاستفادة منها ، والجميع مطالب بالعمل ومزاولة النشاط الاقتصادي ومن حقه بالتالي إتاحة الفرصة له، معنى هذا ضرورة الإنتاج الكفء والتوزيع العادل. والآية تفيد أن الله سبحانه هو الذي خلق الموارد وهو الذي أمر بالنشاط الاقتصادي وبالاستهلاك، وأن المرجع إليه للحساب والجزاء على مدى الالتزام بذلك. وهذا كله يقدم القيم الحاكمة لموضوع النشاط الاقتصادي بداية ونهاية.

النظرة الثالثة

الهُدَى القرآني في مجال الإنفاق

مفتاح المسألة الإنفاقية ذو شعبتين، الأولى أن الإنسان بطبيعته مجبول على التمسك بالأموال والضَّن بإنفاقها ، والثانية أن عملية الإنفاق في حد ذاتها وبغض النظر عن مجالاتها ذات أهمية بالغة في الحياة الإنسانية عامة والاقتصادية منها خاصة.

والتعامل الفعال مع قضية الإنفاق هو الذي يأخذ في حسبانه هذه الحقيقة. والهدى القرآني في هذا المجال أقر ذلك وسلك ما يتلاءم معه، يقول تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً﴾ (١)

ويترتب على ذلك مقولة مفادها إن الإنسان حتى يقدم على اتخاذ قرار الإنفاق الغيرى «على الغير» يحتاج إلى عوامل خارجية قوية بما فيه الكفاية لتتغلب على المفعول القوي لعوامل الإمساك المغروزة فيه، ومن الواضح أن هذه العوامل لا تخرج عن إكراه أو تحفيز، والإكراه في المجال الاقتصادي أياً كان موطنه لا يلجأ إليه الإسلام إلا نادراً وبعد أن يستنفد عامل التحفيز مفعوله. وقد ثبت علمياً أن استخدام هذا العامل (الإكراه) ليس فعالاً في معظم الحالات.

وتركيز الإسلام في موضوع الإنفاق انصب على الحوافز، وخير شاهد على ذلك من الناحية النظرية هو الهدى القرآني، فبقدر ما شددً على الحوافز في عملية الإنفاق بقدر ما ابتعد عن عامل الإكراه، عشرات الآيات تحرض وتحث وترغب في الإنفاق، ولم نجد آية واحدة صريحة في فرض الضريبة مثلاً. ومن الناحية العملية جاء هدى الرسول صلى الله عليه وسلم فكثيراً ما دعا ورغب في الإنفاق لكنه لم يكره الناس إجباراً على ذلك. ومجالات

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٠٠

الإنفاق حسبما هو معروف وطبقاً لما بينه القرآن الكريم ثلاثة[1] : الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري ، والإنفاق الاجتماعي «الغيري» . ونظراً لأن الإنفاق الاستثماري يدخل في نطاق الإنتاج وقد سبق الحديث عنه فلا نجد داعياً لتكرار القول فيه، يبقى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الغيري، وفيما يلي نعرض لمرئياتنا حول الهدى القرآني في مجالهما:

أ - الاستهلاك: نغض النظر قليلاً عن الملاحظة المتعلقة بعدم ورود مصطلح الاستهلاك في القرآن الكريم حيث ستتناول ذلك في فقرة مقبلة.

القرآن الكريم يبدي اهتماماً كبيراً بقضية الاستهلاك على مستوى الكم وعلى مستوى الكيف. ولم يكن مبعث عنايته هذه كون الاستهلاك هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي عامة والنشاط الإنتاجي منه خاصة، كما هو مسلم به لدى الاقتصاد الوضعي، وإنما مبعثه أن الاستهلاك أمر ضروري لحياة الإنسان ولممارسته لوظائفه، وما لم يكن في وضعه الصحيح فلن تستقيم حياة الإنسان ناهيك عن ازدهارها[2] وإذا لم تستقم حياة الإنسان في الدنيا فكيف تستقيم حياته في الآخرة، إذن الاستهلاك هو وسيلة ضرورية . والهدى القرآني في هذا المجال ارتكز على مقولتين؛ إن الاستهلاك من حيث الحجم لو قل كثيراً أو زاد كثيراً لكان ضاراً بالإنسان غير محقق لوظيفته البنائية كذلك فهو من حيث النوع يستلزم أن يكون طيباً غير خبيث حتى لا يضر بالإنسان ويفقد وظيفته.

ويلاحظ أن المقولة الأولى ركزت عليها آيات كريمات عديدة منها ﴿يابني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب

---

(١) جرى العرف الاقتصادي على تقسيم الإنفاق إلى القسمين الأولين فقط، إما عدم اهتمام بالقسم الثالث أو في أفضل الحالات مدمجاً له فيهما، لكن الهدى الإسلامي غير ذلك إنه يعلنها صريحة، فالإنفاق الغيري يقف نداً لند مع الاستهلاك والاستثمار ولا يتوارى خلفهما.

(٢) د.يوسف إبراهيم، السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٧م، ص٦١.

المسرفين﴾[1] ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾[2]، ومن الحقائق التي لا يجد الاقتصاد الوضعي بداً من الإذعان بها أن التقليل الكبير المغالي فيه للإستهلاك ضار اقتصادياً، وكذلك الإفراط في الاستهلاك ، لكنه مع ذلك أوجد ما يعرف بالمجتمع الاستهلاكي الذي يصبح فيه الاستهلاك قيمة اجتماعية يحرص كل الناس على التحلي بها[3]. وقد اسهم ذلك ضمن ما أسهم في سوء تخصيص الموارد، واضطرار الاقتصاد إلى خلق الحاجات والرغبات الاستهلاكية خلقاً بكل الوسائل[4]. إذن قدم لنا القرآن الكريم ما يمكن أن نسميه بالضابط الكمي للاستهلاك. والإخلال بهذا الضابط والخروج على مقتضاه كلف ويكلف المجتمعات الكثير والكثير.

أما المقولة الثانية المتعلقة بالكيف والمتجسدة في كون الاستهلاك طيباً فلها بُعْدَان، بُعْد أفقي ، وبُعْد رأسي، الأول يتمثل في ضرورة ألا تكون السلعة أو الخدمة ضارة بأي مقوم من مقومات الإنسان، نفسه وعقله ودينه وعرضه وماله.

وهنا نجد ساحة المحرمات الإسلامية في مجال الاستهلاك . والثاني يتمثل في الترغيب والتحبيب في كون السلعة أو الخدمة مع إباحتها ذات مستوى ونوعية جيدة من جهة وألا تقف عند الضروريات بل تتجاوزها إلى الحاجيات «السلع العادية» والكماليات من جهة أخرى. وهناك العديد والعديد من الآيات القرآنية ذات الهداية البينة في هذا الصدد، منها: ﴿ياأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾ [5] ﴿يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث..﴾[6]،

(١) سورة الأعراف: الآية ٣١

(٢) سورة الإسراء: الآية ٢٩

(٣) د.جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، ص١٥١ ومابعدها، مطبوعات القاهرة.
- د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة: العدد ١٠٦ ص٦٥

(٤) لعرض مفصل في ذلك راجع د. محمد شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص٦٧ ومابعدها.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٧٢

﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة..﴾[1] ﴿يابني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً...﴾[2] ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة..﴾[3] ﴿فأنبتنا به حدائق ذات بهجة﴾[4]، ﴿وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها..﴾[5]

والمغزى الاقتصادي كله هو حرص الإسلام على التحسين المستمر في الرفاهية الاقتصادية للإنسان. ويترتب على ذلك أهمية وضرورة العناية بعملية التنمية والنشاط الإنتاجي وحسن تخصيص الموارد، فلا تدمر فيما لا فائدة فيه.

وهكذا يضع الإسلام الاستهلاك موقعه الصحيح الذي يحفظ عليه وظيفته البنائية الأساسية من جهة، ويهيئ للإنتاج الأوضاع المثلى من جهة أخرى.

ولشدة وثوق الصلة بين الاستهلاك والترف نجد من المناسب هنا الإشارة إلى الهدى القرآني حيال قضية الترف. لعل مفهوم الترف من المفاهيم التي من السهولة بمكان إدراك مظاهرها وإن كان من الصعوبة بمكان إدراك المضمون الدقيق لها ، حيث كثيراً ما يختلط بمفاهيم الغنى والرفاهية مع أنها غيرهما. ومع ذلك كله فالصلات قوية والخيوط متينة وإن دقت.

إن الترف يمكن القول عنه-بعبارة غير دقيقة تماماً هو اتخاذ الاستهلاك غاية عظمى، ليس وراءها شيء، أو هو الاستهلاك لا لإشباع حاجة ، وإنما هو استهلاك للاستهلاك في حد ذاته، بحيث لم يعد الاستهلاك وسيلة وإنما صار غاية يجري الإنسان وراء المزيد منها. وقديماً عرفته كتب التراث الإسلامي بأنه

---

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٥٧

(١) سورة الأعراف: الآية ٣٢

(٢) سورة الأعراف: الآية ٢٦

(٣) سورة النمل: الآية ٢٨

(٤) سورة النمل: الآية ٦٠

(٥) سورة النمل: الآية ١٤

«بطر النعمة» ولا أمتلك عبارة تزيد توضيح هذه العبارة.

ومهما يكن من أمر فإنه إذا ما فشي وساد وأصبح ظاهرة ولد تأثيراً تدميرياً متعدد الجوانب على المجتمع روحياً وسياسياً وأمنياً وأخلاقياً واجتماعياً[1] . ولذلك فشيوعه في مجتمع ما مؤشر قوي لتدمير هذا المجتمع. هذا هو القانون القرآني في هذا المجال، وقد أقره العقل وصدقه الواقع.

قال تعالى: ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾[2] ﴿وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون﴾ [3]، ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلاً وكنا نحن الوارثين﴾[4] ، ﴿إنهم كانوا قبل ذلك مترفين﴾[5] .

ب - <u>الإنفاق الغيري:</u> المقصود به ما ينفقه الإنسان على غيره، أياً كان هذا الغير، فرداً أو جماعة، أياً كان مجال وشكل الإنفاق، هذا اللون من الإنفاق تتبدى فيه أقوى ما تبتدى الحقيقة المتعلقة بالإنفاق من كونه على غير مقتضى فطرة الإنسان، ومن كونه في الوقت ذاته على أعلى درجة من الأهمية، ويستتبع ذلك حقيقة كونه في حاجة ماسة إلى حوافز بالغة القوة، وفي ضوء ذلك علنا نتفهم سر التركيز القوي للقرآن الكريم على هذا النوع من الإنفاق، والذي أحاط به من كل جوانبه وزواياه؛ أهميته ومجالاته ومقداره وغايته والمصلحة العائدة على المنفق من ورائه وأخلاقياته وغير ذلك. وقد استخدم القرآن في ذلك مختلف الأساليب الإنشائية والخبرية.

إن التأكيد القرآني على هذا اللون من الإنفاق هو من زاوية أخرى إقرار

---

(١) انظر في ذلك ابن خلدون، المقدمة المطبعة التجارية الكبرى ، القاهرة، ص١٢٣ومابعدها.

(٢) سورة الإسراء: الآية ١٦

(٣) سورة سبأ: الآية ٣٤

(٤) سورة القصص: الآية ٥٨

(٥) سورة الواقعة: الآية ٤٥

قوي منه بالملكية الخاصة من جهة، وتشديد واضح على ما عليها من حقوق عامة من جهة أخرى. إن القرآن الكريم يعلق تحقق صفة التقوى (من أعلى درجات الإسلام) على وجود الإنفاق الغيري، وكذلك يعلق صفة البر عليه.

ويحذر من أن الإهمال فيه مؤد إلى الهلكة والدمار ﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[1] ومجالاته متنوعة منها ما يرجع إلى بعض الفئات مثل الفقراء واليتامى وغيرهم، ومنها ما يرجع إلى جهات عامة كالدعوة والجهاد والتعليم والعلاج وغير ذلك من المرافق العامة، ويحدد القرآن الكريم وعاء هذا الإنفاق الغيري: إنه «العفو» أي ما يفيض عن الحاجة في ضوء التقدير الموضوعي الرشيد ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾[2] والقرآن الكريم إذ يعنى بهذا اللون من الإنفاق فإنه يؤكد جازماً على ضرورة اتسامه واتصافه بالبعد الخلقي، فليس كل إنفاق اجتماعي مهما اشتدت الحاجة إليه مقبولاً إسلامياً، وإنما يقبل فقط إذا ما خلص لوجه الله تعالى وابتعد عن كل أذى، وإن صغر، يلحق بالمنفق عليه. قال تعالى: ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم. ياأيها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ما له رئاء الناس﴾[3] فالحرص على كرامة ومشاعر الفقير أهم من الحرص على الإنفاق عليه عند التعارض.

والقرآن الكريم يصعد الحوافز هنا إلى الحد الذي يجعل الشخص، بدافع من مصلحته يقبل راضياً بل مندفعاً على القيام بهذا الإنفاق. يقول تعالى: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة﴾[4] ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم. الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا مناً ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٥
(٢) سورة البقرة : الآية ٢١٩
(٣) سورة البقرة : الآيات ٢٦٣ ، ٢٦٤
(٤) سورة البقرة : الآية ٢٤٥

عليهم ولا هم يحزنون﴾[1] ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين﴾[2]

ومن التساؤلات التي ترد هنا: إلى أي مدى حققت هذه الحوافز مفعولها في سلوك الناس؟ والجواب عن ذلك كما أخبر القرآن نفسه وأثبتته وقائع التاريخ الموثقة. لقد حققت هذه الحوافز مفعولها القوي، بحيث يمكن القول إن المسلمين تجاوبوا بقوة معها على تفاوت بينهم في الدرجة، هذا ومما يلفت النظر بقوة في مجال الإنفاق بوجه عام التأكيد القرآني الجازم على قاعدة التوازن الإنفاقي القائمة على عدم الإسراف وعدم التقتير في كل مجالات وأنواع الإنفاق، يستوي في ذلك الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الغيري، بحيث لا يطغى مجال على مجال، وفي داخل كل مجال لا يطغى جانب على آخر، ومعنى ذلك شيوع وهيمنة قاعدة التوازن على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي.

ولا يخفى على باحث اقتصادي ما لقاعدة التوازن هذه من أهمية بالغة في كفاءة وفاعلية النشاط الاقتصادي. تدبر قوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾[3] تجد القرآن الكريم أطلق الإنفاق ولم يقيده بمجال معين، ومن ثم فهو شامل للمجالات الثلاثة. وتدبر قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾[4] تجد النهي الصريح عن الاختلال الإنفاقي في المجال الاستهلاكي. وتدبر قوله تعالى: ﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾[5] تجد النهي الصريح عن الاختلال الإنفاقي في الاستهلاك والإنفاق الغيري. وتدبر قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا

---

(١) سورة البقرة: الآيات ٢٦١ ، ٢٦٢

(٢) سورة سبأ: الآية ٣٩

(٣) سورة الفرقان: الآية ٦٧

(٤) سورة الأعراف: الآية ٣١

(٥) سورة الأنعام: الآية ١٤١

تبذر تبذيراً﴾[1] تجد النهي الصريح عن الاختلال الإنفاقي في المجال الغيري«الاجتماعي».

والباحث الاقتصادي في ضوء هذا الهدى القرآن المعجز مطالب بالإبداع في نظريات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الاجتماعي.

(١) سورة الإسراء: الآية ٢٦

النظرة الرابعة

الهدى القرآني في مجال التوزيع

تعد هذه النظرة في بعض جوانبها امتداداً للنظرة السابقة، فلا يخفى على اقتصادي ما هنالك من ارتباط وثيق بين الإنفاق الغيري والتوزيع، لكن التوزيع كما هو معروف لا يقف عند حد الإنفاق الغيري، فهناك التوزيع الوظيفي وهنالك التوزيع الشخصي وحيث إن التوزيع الوظيفي ينصرف إلى دراسة أثمان خدمات عناصر الإنتاج، فمعنى ذلك أننا أمام أثمان وقيم وأسعار، وأننا داخل جنبات السوق، وأننا في نطاق ما يعرف بالتبادل في النظرية الاقتصادية، وحيث قد خصصنا نظرة مستقلة للهدى القرآني في مجال التبادل فإننا نرجئ الحديث عن التوزيع الوظيفي إلى هناك، ونركز النظر هنا على التوزيع الشخصي لأهميته الفائقة من جهة، ولارتباطه بالإنفاق الغيري من جهة أخرى.

إن مركز نظرية التوزيع الشخصي في كل الأنظمة الاقتصادية هو العدالة، فكل نظام اقتصادي يدعي أنه ينشد العدالة ويعمل جاهداً على تحقيقها من خلال ما يحشده من آليات وإجراءات وسياسات.

وقد ارتضى الاقتصاد الإسلامي أن يكون مرتكز هذه العدالة هو التفاوت الموضوعي المنضبط في الدخول والثروات، وليس هو المساواة الحسابية، وليس هو أيضاً التفاوت غير الموضوعي [1] فالهدى القرآني يؤكد على أن المساواة الحسابية بين الأفراد في الدخول والثروات هي مجرد خيال سقيم لا رصيد لها لا من حيث الواقع ولا من حيث التشريع، فالله سبحانه وتعالى قد فاوت بين الناس في الرزق ﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق﴾[2] ، ﴿أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم

---

(١) د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٥٨ ومابعدها.

(٢) سورة النحل: الآية ٧١

فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخريا﴾[1] ، ﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله﴾[2] ﴿ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف﴾[3] إذن من سنن الله تعالى في خلقه التمايز والتفاوت في الأرزاق كلها المادية والمعنوية، فهو الضمان القوي لوجود الترابط والتعاون، حيث الكل في حاجة إلى الكل، والكل مسخر للكل[4]. ويلاحظ أن قضية التسخير هنا لا تحمل أي دلالة للمهانة، ويكفي أن ندرك أن المسخر «إسم مفعول» هو صاحب الرزق الأوسع فالعالم مسخر للجاهل والقوي مسخر للضعيف إلخ.

وإذا كان الإسلام يسمح بالغنى بغير حدود عليا فإنه لا يسمح للفقر بالتدني بغير حدود سفلى، بمعنى إن الإسلام يسلم بالفقر النسبي كظاهرة تستقيم بها حياة الإنسان كما يسلم بالغنى النسبي ، لكنه لا يسلم بالفقر المطلق كظاهرة تعايش المجتمعات السوية، وإن سلم بها كأمر عرضي يجب أن يزول حالما يحدث بقدر الإمكان.

إن هذا كما نعتقد هو الفهم الصحيح للهدى القرآني في هذا المجال، ذلك الفهم الذي يميز بقوة بين التفاوت في التوزيع من حيث المبدأ وبين شيوع وتوطن ظاهرة ومشكلة الفقر بأبعادها المأساوية.

الأول معترف به حيث لا يصلح واقع الناس بغيره، والثاني مرفوض حيث لا يصلح واقع الناس بوجوده.

فالتساوي في الغنى مفسد والتساوي في الفقر مهلك. والتحدي الحقيقي

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٣٢

(٢) سورة الطلاق: الآية ٧

(٣) سورة النساء: الآية ٦

(٤) وللتفاوت بعد آخر فهو حافز قوي للتقدم والتنمية، فالغني يريد الاحتفاظ بغناه بل والمزيد منه، والأقل منه يريد اللحوق به وتحسين وضعه، والأقل يريد ذلك. وهكذا فالجميع يرتقي ويتصاعد . وهذا الملفت الجيد نبه إليه قديماً الإمام الراغب في كتابه «الذريعة إلى مكارم الشريعة» وأشار إليه اليوم العديد من الاقتصاديين.

أمام مختلف الأنظمة الاقتصادية يتمثل هنا في التفاوت الموضوعي المنضبط، أو بعبارة أخرى في توفير العدالة من خلال هذا التفاوت.

والحرص القوي على أن لا يتحول هذا التفاوت إلى تفشي وشيوع وتوطن الفقر بمعناه الحقيقي، وهو عدم تملك مقومات الحياة في مواجهة بل في وسط الوفرة والتخمة التي يعيشها بعض فئات المجتمع [1].

والآليات الإسلامية التي قدمها الإسلام في هذا الصدد متعددة وإن كانت ترجع في النهاية إلى مجموعتين: آلية تعمل وتتعامل مع الأفراد وأخرى تعمل وتتعامل مع الدولة. الأولى ترجع أساساً إلى عدم تملك واكتساب الأموال بغير حق، حيث في ذلك إهدار لمبدأ التفاوت الموضوعي المنضبط، وإلى الميراث وإلى الأوامر والتوجيهات والحث المتزايد المكثف على الإنفاق على الفئات المحتاجة من فقراء ومساكين وأبناء السبيل وغيرهم، من منطلق عقيدة الملكية الاستخلافية ﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ [2] ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾ [3]، مستخدماً في ذلك إحدى غرائز الإنسان الكبرى وهي المصلحة الذاتية، ومن خلال الحوافز العديدة القوية التي بلغ تأثيرها لدى فئة مسلمة أن جعلها كما حكى القرآن: ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ [4] وهناك آيتان كريمتان تلفت أنظار وأذهان الأغنياء إلى الحقيقة المتمثلة في أن الأموال كلها خلقها الله تعالى لكل الناس، وأؤكد هنا على «كل» ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾، ﴿والله فضل بعضكم

(١) ومن المعروف أن الاقتصاد التقليدي «الوضعي» قد فشل في التغلب على هذا التحدي، فالفقر المدقع تعيشه الملايين في الولايات المتحدة بصورة مطردة بل ومتزايدة. انظر جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة د. جمال الدين أحمد، الناشر سجل العرب، القاهرة ١٩٨٣م ص ٢٠ وما بعدها، د. محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص١٧٣.
- ومن المعروف أيضاً أن الاقتصاد الإسلامي قد نجح في هذا الاختبار في أكثر من عصر من عصوره عندما كانت للإسلام دولة. انظر: د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٠٣ ومابعدها.

(٢) سورة الحديدة: الآية ٧

(٣) سورة النور: الآية ٣٣

(٤) سورة الحشر: الآية ٩

على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون﴾[1] ، إذن قضية الإنفاق الغيري بدرجات لزومه المختلفة هي آلية إسلامية صرفة للعمل على تحقيق العدالة أو الموضوعية والإنضباط في التفاوت الاقتصادي على مستوى الأموال الخاصة. ولا يقف القرآن الكريم عند ذلك بل يقدم آلية تعمل على مستوى المال العام الذي عليه أن يسهم بفعالية في تحقيق هذه الغاية، وذلك بمراعاة الفئات المحتاجة قليلة الدخول عند التوزيع والإنفاق، ولم يترك القرآن الكريم ذلك لهوى الحاكم ورغبته أو حتى اختياره بل ألزمه بذلك إلزاماً، موضحاً أن هناك محذوراً يجب ألا يقع فيه المجتمع وإلا تزعزع استقراره وتعرض وجوده للزوال، وهو أن تغلق دائرة تداول الأموال على الأغنياء فقط، وبالتالي يبتعد الفقراء عن النشاط الاقتصادي[2] . قال تعالى معقباً على التشريع الذي ينظم توزيع بعض الأموال العامة مركزاً على حقوق الفقراء: ﴿كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ [3] .

والمتدبر للقرآن في هداه في هذا المجال يجده يجمع في آلياته بين الاختيار والإلزام، وفي حال الاختيار يقدم الحوافر القوية التي تجعل الفرد الرشيد اقتصادياً يقدم على هذا السلوك بقوة واندفاع، وفي حال الإلزام لا يجرده من الحافز حتى لا يتحول إلى مجرد إكراه، والاقتصاد الذي يعتمد بكثرة على مجرد الإكراه هو اقتصاد عاجز فاشل، وأحسن الاقتصاديات ما تضاءل فيه هذا العنصر ، فنجد الزكاة التزاماً مالياً يخضع للإكراه والإلزام عند اللزوم. ولكنها في نفس الوقت الركن الثالث من أركان الإسلام، ومعنى ذلك توفر الحافز الذاتي لإيتائها. ولا يغيب عن المتدبر للقرآن الكريم -في هذا المجال أيضاً- ما يؤكد عليه من تحديد دقيق للفئات المطلوب التوزيع عليها، وللوعاء الذي يغترف منه لهذا التوزيع وهو العفو أو الفائض.

لقد حدثنا القرآن الكريم بأن وعاء الإنفاق الغيري هو العفو، وأن مجاله

(١) سورة النحل: الآية ٧١

(٢) جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، مرجع سابق، ص١٩

(٣) سورة الحشر : الآية ٧

هو الفقراء الذين لا يستطيعون السعي وممارسة النشاط الاقتصادي، ومعنى ذلك وجود حال اضطرارية تحول بينهم وبين العمل الذي يغنيهم عن التوزيع، وهم أيضاً الذين لا يسألون الناس إلحافاً، فمطالبهم محدودة بالحد الأدنى للكفاية. ومعنى ذلك تضييق نطاق التوزيع على الغير أفقياً ورأسياً، بحيث يكون عند حدوده التي لا تضر بالحافز الاقتصادي، والرغبة في الإنتاج والمزيد منه، حيث إن ذلك في النهاية هو في غير صالح عملية التوزيع ذاتها. وبهذا الهدي القيم نجد أن اهتمام القرآن الكريم الزائد بالعدالة ليس على حساب النمو. وقد أشار إلى هذا الملفت المهم العديد من علماء المسلمين عند تناولهم للزكاة مثل الغزالي وابن القيم. وقد بلغ من اهتمام القرآن بقضية عدالة التوزيع أن سلب الإيمان عمن لا يكون سلوكه متوائماً وهذه القضية ، وإن صلى، وقدم في ذلك سورة الماعون. وإدخال الصلاة في قلب قضية التكافل الاقتصادي في هذه السورة له مغزاه العميق، فقد يحدث أن تؤدى الصلاة مع الإخلال بالتكافل وعدالة التوزيع، كما هو مشاهد في أيامنا هذه. والقرآن الكريم يحذرنا بأن ذلك سهو عن حكمة الصلاة ورسالتها ، وويل لمن يرتكب ذلك. وتأمل هذا المشهد الرهيب، قال تعالى: ﴿ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين. ولم نك نطعم المسكين﴾ [1]

وهكذا نصل إلى أن اهتمام القرآن الكريم بعدالة التوزيع لا يقل عن اهتمامه الكبير بقضية الإنتاج ، عكس الاقتصاد الرأسمالي.

(١) سورة المدثر: الآية ٤٢ - ٤٤

النظرة الخامسة

الهُدَى القرآني في مجال التبادل

من نافلة القول التذكير بأن أهمية التبادل في الحياة الاقتصادية لا تقل بحال عن أهمية كل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ففي المجتمع الاقتصادي الحديث بل والقديم غير الموغل في البدائية لا يتأتى قيام إنتاج أو استهلاك إلا بوجود التبادل، ناهيك عن ارتقائهما وإزدهارهما[1]. ثم إن معظم القيمة المضافة تتولد من خلال عمليات التبادل، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: (تسعة أعشار الرزق في التجارة) والتجارة لون من ألوان التبادل الاقتصادي الذي هو مبادلة سلعة أو خدمة بنقد أو بسلعة وخدمة أخرى، بقصد المعاوضة. ولا يقف الأثر الاقتصادي الإيجابي للتبادل عند حد تأثيره في كل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بل يتعداه إلى تحقيق نفع لكلٍ من المتبادلين بغض النظر عن أي اعتبار آخر، وتفصيل القول في هذه المسألة يبعد البحث عن مقصوده.[2]

من أجل ذلك اهتم الإسلام بالغ الاهتمام بأن يكون هذا النشاط الاقتصادي في وضعه الأحسن الذي يحقق له أعلى مستوى ممكن من الكفاءة والفعالة. وقد أسس القرآن الكريم الأسس والقواعد الحاكمة في هذا الموضوع. وترجع هذه القواعد إلى معنى يلحظ في التبادل الاقتصادي، وهو أنه تنازل عن مال أو جهد (منفعة) بهدف الحصول على العوض. معنى ذلك أن قضية المعاوضة بارزة تماماً، ومعلوم أن الناس عادة تحرص في المجال الاقتصادي

---

(١) ومما يجدر التنويه به أن الإمام الغزالي بين هذه المسألة بياناً شافياً، انظر إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، ص٢٢٧-ج٣

(٢) لمزيد معرفة راجع د. محمد أنس الزرقا، قواعد المبادلات في الفقه، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، المجد الأول، العدد الثاني ١٩٩١م.

الحرص كله على الاستفادة من عملية التبادل. ذلك كله يوصلنا إلى مقولة أهمية وضرورة العدل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية التبادل تتضمن بالضرورة التنازل عن مال أو خدمة. وهذا يقتضي أن تتم هذه العملية في جو من الرضى الحقيقي، حيث إن الإجبار عليها يتنافى ومقصودها. كذلك نجد في كثير من الحالات ما يقع التبادل آجلاً من قبل أيٍّ من الطرفين أو حتى كليهما، ومن ثم كان لابد من التأكيد الجازم على الوفاء بالعقود، ونظراً لما قد يتوقع في هذا المجال من منازعات وخصومات وتقاضي، وكل ذلك يقلل من فعالية التبادل من جهة ويزيد تكلفته وأعباءه من جهة أخرى. ومن ثم كان لابد من التوثيق الدقيق للحقوق والالتزامات الآجلة على وجه الخصوص. القرآن الكريم قدم الأسس الشاملة لهذا المجال تاركاً التفاصيل للسنة الشريفة ثم بعدها اجتهادات الفقهاء.

في مجال العدل نجد القرآن الكريم يقرر في وضوح قاطع رفض الحصول على أي جزء من أموال الغير بغير مقابل في المجال الاقتصادي، فذلك من باب أكل أموال الناس بالباطل. قال تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾[1] ، ﴿ياأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً. ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً﴾ [2] وما أبلغ القرآن الكريم عندما يقرن القتل بالاعتداء على الأموال، والحياة المشاهدة تبرهن على أن معظم حالات الاقتتال وراءها مظالم مالية. ولا يقف الأمر بالقرآن الكريم عند حد هذه العموميات بل نراه يدلف مباشرة في معمعة التبادل الاقتصادي محذراً وناهياً عن كل ظلم واعتداء وإن قلَّ ، لأنه يجعل التكافؤ مهتزاً والتقويم مختلاً. قال تعالى: ﴿أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين. وزنوا بالقسطاس المستقيم. ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٨

(٢) سورة النساء: الآيات ٢٩ ، ٣٠

في الأرض مفسدين﴾ [1] ، ﴿وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان﴾ [2] بل لقد بلغ حرصه في ذلك مبلغاً لا يمكن لأي تشريع أو نظام الوصول إليه حيث يجرم ويحرم التطفيف ويجعله كبيرة من كبائر الذنوب، ويقدم سورة قرآنية كاملة بعنوانه، والتطفيف كما دل عليه مفهومه اللغوي انقاص الكيل أو الوزن إنقاصاً طفيفاً لا يرى [3]. قال تعالى: ﴿ويل للمطففين. الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون. ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم. يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ [4] يقول الإمام الرازي في تفسيره لهذه الآيات: «واعلم أن أمر المكيال والميزان عظيم. وذلك لأن عامة الخلق يحتاجون إلى المعاملات، وهي مبنية على أمر المكيال والميزان، فلهذا السبب عظم الله أمره﴾[5] كذلك نجد القرآن الكريم يكرر على مسامعنا أصول رسالة أحد أنبياء الله وهو شعيب عليه السلام في أكثر من سورة فنجدها تقوم على الإيمان بالله والعدل في المعاملات الاقتصادية. يقول تعالى: ﴿وإلى مدين أخاهم شعيباً قال ياقوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط. وياقوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين. بقيت الله خير لكم إن كنتم مؤمنين وما أنا عليكم بحفيظ﴾[6] وما أعظم القرآن الكريم إذ يقرن الإفساد في الأرض بالظلم الاقتصادي، وهذه حقيقة بالغة الظهور في دنيا الناس قديماً وحديثاً. ويسمو بنا القرآن الكريم سمواً ساطعاً في مضمار العدل بين الطرفين، أياً كانا، كما هو الحال في آية

---

(١) سورة الشعراء : الآيات ١٨١، ١٨٢، ١٨٣

(٢) سورة الرحمن: الآية ٩

(٣) راجع مفردات القرآن للراغب مادة طفف. وانظر مفصلاً الإمام الرازي، التفسير الكبير، مكتبة المعارف ،الرياض:الطبعة الثالثة، ص٨٧ومابعدها ، ج٣١.

(٤) سورة المطففين: الآيات ١-٦

(٥) المرجع السابق، ص٨٩ -ج٣١

(٦) سورة هود: الآيات: ٨٤ -٨٦

سورة النساء[1]، بل ولو كان الطرف المقابل كافراً فالأمر القرآني صريح في العدل معه [2]. والله عز وجل بين لنا أنه عادل حتى مع من لا يؤمن بالآخرة، فمن يقدم عملاً في الدنيا يأخذ مقابله كاملاً غير مبخوس [3].

أما عن مبدأ الرضى فهو الآخر من المبادئ الكبرى الحاكمة في مجال التبادل، وقد اشترط القران الكريم أن يتوفر هذا المبدأ لدى كلا الطرفين﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾.

أما عن الوفاء بالعقود فنجد الآية الكريمة: ﴿ياأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ [4].

أما عن توثيق العقود وإشهارها فنجد في ذلك أطول آية في القرآن الكريم ﴿ياأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ [5]

هذه الهدايات المتنوعة علينا أن نحسن التعامل معها والاستفادة بها في تأسيس ما نستطيع تأسيسه من قوانين ونظريات في مجال التبادل، وأن نضع من السياسات والتشريعات ما يجعلها واقعاً معاشاً. علينا أن نقيم من الأسواق علماً وعملاً ما يجعلها تحقق مبدأ العدل ومبدأ الرضى، وعلينا أن نعي جيداً مضمون وأبعاد (بخس الناس أشياءهم) وصور ذلك في تبادل السلع، وتبادل الخدمات وكذلك علينا أن نعي بعمق مغزى التحريم الإلهي للبخس ولإخسار الغير﴿ولا تكونوا من المخسرين﴾وكيف يخسر أحد طرفي المعاملة الطرف الآخر. ولا شك أن هذه الجوانب تمثل ساحة فسيحة لإبداع الاقتصاديين الإسلاميين في مجال نظرية القيمة والأسعار والأثمان. ونختتم نظرتنا هذه بالإشارة إلى حقيقة اقتصادية بالغة الأهمية وإن خفيت على البعض، وهي أن

---

(١) سورة النساء: الآية ١٣٥

(٢) سورة المائدة: الآية ٨

(٣) سورة هود: الآية ١٥

(٤) سورة المائدة: الآية ١

(٥) سورة البقرة: الآية ١٨٢

الأسعـار والقيم الاقتصـادية للأموال تلعب دوراً خطيراً حـيال الوظيفـة الكبرى لعلم الاقتصاد وللنظام الاقتصادي وهي كفاءة التخصيص وعدالة التوزيع. فمن المعروف أن تحـقيق هذين المطلبين رهين وجـود أسعـار وقيم اقتـصادية حـقيقـية وعـادلة، ولا يتـأتى ذلك في غـيـاب مـثل هذه الضـوابط الإسـلامية للتبـادل والمعاوضات.

❊❊❊

النظرة السادسة

الهُدَى القرآني في مجال المقولات الاقتصادية

لكل علم مقولاته أو عباراته التي يقوم عليها، ومن المعروف أن هذه المقولات تنقسم إلى مقولات وصفية "descriptive" أو كما تسمى أحياناً وضعية "positive" ، ومقولات قيميه أو معياريه "normative" وتتفاوت العلوم في غلبة آيَّة المقولتين عليها، وعلم الاقتصاد يعتمد على هذه وتلك، وإن شاع عنه غلبة اعتماده على المقولات الوضعية، لكنه عند التحقيق لا نستطيع تهميش المقولات القيمية فيه.(١)

النوع الأول : يصف الواقع، أو بعبارة أخرى يتحدث عن الواقع كما هو، دون إبداء أي موقف قيمي حياله.

النوع الثاني: يتكلم عن الواقع لا من حيث هو، ولكن من حيث ما يجب أو ينبغي أن يكون، ومعنى ذلك أنها لا تخبر عن شيء، وإنما تقدم تفضيلاً واختياراً ما. مثال اقتصادي للأولى (المشروع الكبير أكفأ في الإنتاج من المشروع الصغير) ، وللثانية (التنمية المتوازنة خير من التنمية غير المتوازنة).

وأهمية الأولى في العلوم أنها تقدم القوانين والنظريات، وأهمية الثانية أنها تحكم هذه القوانين والنظريات من خلال ما تقدم من القواعد والضوابط، الأولى تصور الواقع والثانية تسوس هذا الواقع بحيث يكون على الوضع

---

(١) Lipsey & Steiner,Economics, New York : Harper & Row, Publishers, 1969,PP-11-13,PP.58-62

د. محمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٣٩٨هـ ص٣٠ ومابعدها.

د. سلوى سلميان ، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص٢٤ ومابعدها.

المرغوب فيه [1] . ومن الواضح في ضوء هذا التصوير المبسط أن كلاً منهما لا غنى عنها خاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي منها علم الاقتصاد. والتساؤل المطروح هنا هو ما هي طبيعة الهدى القرآني في هذا المجال؟ وهل تعامل مع كلتا المقولتين أم اقتصر على القيمية كما قد يتبادر إلى الذهن؟ من تناول هذا الموضوع من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي تكشف له أن الهدى القرآني تعامل مع النوعين معاً[2] ومرجع ذلك أن الإنسان بعقله وفكره وحسه محتاج إلى الهداية وضرب المثل في كلا النوعين.

وقد أشبع القرآن الكريم للإنسان هذه الحاجة تاركاً له الساحة الفسيحة للتعرف واكتشاف المزيد من كل منهما، من خلال عقله وواقعه. والمتدبر للقرآن الكريم في هذا الصدد يجده لا يقدم المعلومة الاقتصادية في صورة قانون بارد جاف ولا في صورة مجردة، بل يزاوج بينهما بشكل يجعلنا أمام حياة نابضة بالحركة، ويذكرنا في الوقت ذاته بمبدأ علمي كبير الأهمية وإن كان كثيراً ما يتغافل عنه، وهو أهمية كل منهما للآخر، وقبل أن نقدم بعض النماذج القرآنية في هذا الصدد بقدر ما منحنا الله تعالى من توفيق ننبه إلى أن اكتشاف هذه المقولات في القرآن الكريم خاصة المقولات الوضعية ليس بالأمر الهين الذي يتأتى لكل فرد، فالواقع أنه يتطلب مهارات وقدرات متميزة في المجال الشرعي والمجال الاقتصادي والمجال اللغوي، وهذه بعض الأمثلة منها ما يشاركنا فيه غيرنا، ومنها ما نقوله لأول مرة، قال تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً﴾[3] في الآية الكريمة نهي وخبر اقتصاديان مرتبطان تمام

---

(١) د.علي شريعتي ، العودة إلى الذات، ترجمة إبراهيم الدسوقي ، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة:١٩٨٦، ص١٩١، محمد امزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والميعيارية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي الرياض:١٩٨١م، ص٣٤٢ ومابعدها.

(٢) منهم على سبيل المثال-د.محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز-الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢، ١٩٩٠م.
- د. شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية..، مرجع سابق ص ٢٧، وقد تكلم عن ذلك الموضوع تقريباً تحت تعبير آخر د.يوسف إبراهيم «السنن الإلهية» مرجع سابق.

(٣) سورة النساء: الآية ٥

الارتباط، بمعنى أنها تعاملت مع المقولة الوضعية والمقولة القيمية بشكل ممتزج متصل، لا مستقل ولا منفصل. المقولة القيمية هنا يمكن صياغتها على نحو(لا يجوز ترك الأموال في أيدي السفهاء الذين لا يحسنون التصرف حيالها) أو على نحو «يجب صيانة الأموال من العبث والضياع» ومن الواضح أن هذاموقف قيمي لا يصف واقعاً ولكنه يضبطه ويسوسه. المقولة الوضعية هنا يمكن صياغتها في أكثر من عبارة منها«الأموال ضرورية للإنسان»، «التقدم الحضاري للإنسان يتوقف ضمن ما يتوقف على وجود الأموال»، «في غيبة الأموال لا يحدث نمو أو تنمية» ، وكل تلك المقولات الوضعية أو الخبرية يمكن التثبت والتأكد من صحتها باختبارها واقعياً. وهذه الآية الكريمة على وجازة ألفاظها قدمت لنا الهداية في التعرف على العديد من القواعد والقوانين الاقتصادية في مجال الإنتاج والإنفاق. وقال تعالى:﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾[1] تجمع الآية الكريمة بين المقولتين ، مقدمة قاعدة وقانوناً، فصدر الآية ينهانا عن الاختلال الإنفاقي وعجزها يخبرنا عن واقع من يفعل ذلك، ويمكن صوغ القاعدة على نحو «التوازن الإنفاقي أمر مهم يجب الحرص عليه» ، كما يمكن صوغ القانون على نحو «الاختلال الإنفاقي يولد الضياع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي»، فواقع من يقع في ذلك هو القعود وعدم القدرة على الحركة ، مع اللوم والحسرة. والآية الكريمة لها من جهة أخرى مضامينها حيال الاستهلاك والادخار، أو بعبارة أخرى حيال تخصيص الموارد بين الحاضر والمستقبل. والمقولة القيمية هنا هي التحذير من عدم النظرة العادلة بين الحاضر والمستقبل، يستوي في ذلك غبن الحاضر وغبن المستقبل. فغبن الحاضر عبرت عنه الآية الكريمة بقولها:﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك﴾ كناية عن التقتير البالغ والتفريط الزائد في الاستهلاك ، وغبن المستقبل عبرت عنه بقولها:﴿ولا تبسطها كل البسط﴾ كناية عن الإفراط الزائد في الاستهلاك. والمقولة الوضعية تتمثل في كون عدم مراعاة هذا التعادل مجلبة لسوء الأوضاع إن في الحاضر أو في المستقبل، والمتمثلة في

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٢٩

القعود وعدم القدرة والتمكن من النشاط والحركة الاقتصادية، مضافاً إلى ذلك الأبعاد النفسية والاجتماعية المتردية: ﴿فتقعد ملوماً محسوراً﴾. وفي نفس المجال نجد الآية الكريمة: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾[1] تشير إلى سلوك إنفاقي متوازن يجب الحرص عليه حيث به قوام الحياة. وقال تعالى: ﴿.. أكالون للسحت..﴾[2] إخبار عن واقع بعض الناس حيال كسب الأموال، والمقصود أخذهم للرشوة، والتعبير أضاف إفادة جديدة هي أن الرشوة تمحق الأموال وتسحقها، وهنا نلمح مقولة قيمية تحذر من هذا السلوك الماحق.

وقال تعالى: ﴿.. ولا يسألكم أموالكم، إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا ويخرج أضغانكم﴾[3] هنا نجد القاعدة والقانون متعانقين وكأنهما شيء واحد، فمن الواجب تخفيف الأعباء والتكاليف المالية حيث إن التثقيل فيها يدعو إلى التهرب ويولد الفساد. وقال تعالى: ﴿وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين..﴾[4]، ﴿ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً﴾[5]، ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾[6] هذه الآيات تصف واقع بعض المسلمين المتقين وتبين أنه يجتمع لديهم الأثرة والإيثار مع غلبة الإيثار، وهذا يقدم تنظيراً أو فرضية لسلوك الوحدة الاقتصادية مغايراً للفرضية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوضعي وهي الأثرة والأنانية والمصلحة الخاصة أولاً وقبل كل شيء.

وقال تعالى: ﴿.. لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى والله بما

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٦٧
(٢) سورة المائدة: الآية ٤٢
(٣) سورة محمد: الآيتان ٣٦، ٣٧
(٤) سورة البقرة: الآية ١٧٧
(٥) سورة الإنسان: الآية ٨
(٦) سورة الحشر: الآية ٩

تعملون خبير﴾[1] ومن جوانب الإشعاع الاقتصادي في الآية فكرة تناقص المنفعة. وقال تعالى: ﴿للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً..﴾[2] الآية الكريمة مليئة بالمتضمنات الاقتصادية، فليس من سلوك المسلم البطالة الاختيارية، وبعبارة أخرى ليس هناك فقر اختياري، والفقير المسلم يتحلى بالأخلاق الكريمة من العفة وعدم الشره لما في أيدي الغير.

وقال تعالى: ﴿ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء..﴾ [3] الآية الكريمة تدل على أن المستقبل غيب ولا يمكن التأكد الجازم منه، وكل ما في الإمكان هو التوقع والتنبؤ وأخذ الحذر والحيطة والحرص على كل ما يولد المنافع الكثيرة ويقلل الأعباء والخسائر، إنها فرضية عدم التيقن في مجالات الاستثمار، كما أنها قاعدة الدراسات الجادة والفعالة للجدوى الاقتصادية.

وقال تعالى: ﴿ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض..﴾[4] ﴿ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا..﴾[5] تدل الآيتان على ما هنالك من ميل غريزي لدى الإنسان بالنظر إلى غيره الأحسن منه في المجال الاقتصادي، ومعنى ذلك أن دالة الاستهلاك ليست ذاتية محضة بل فيها بعد اجتماعي ، والتوجيه الإسلامي حيال ذلك يتمثل في قاعدة التنفير من الوقوع تحت تأثير هذا العامل، ونحن نعلم مدى مضار أثر المحاكاة والتقليد في المجال الاقتصادي الاستهلاكي.

وقال تعالى : ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير..﴾[6] الآية تقدم

(١) سورة الحديد : الآية ١٠
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٧٣
(٣) سورة الأعراف : الآية ١٨٨
(٤) سورة النساء: الآية ٣٢
(٥) سورة طه: الآية ١٣١
(٦) سورة البقرة: الآية ٦١

فرضية الرشد الاقتصادي وتفضيل الأحسن على ما عداه، ولا تقف عند ذلك إنها تذم من يكون سلوكه مغايراً لذلك، وتنكر عليه هذا المسلك ، ونفس الدلالة نجدها في قوله تعالى: ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة..﴾[1] وقال تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يجب المسرفين. قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون﴾[2] هنا نجد العديد من المقولات القيمية والوضعية، ومن ذلك طبيعة دالة الاستهلاك التي تجمع بين الذاتية والموضوعية، فالمستهلك حر في استهلاك ما يشاء في ظل ضوابط عدم الإسراف وكون السلع والخدمات طيبة وغير ضارة، ومن ذلك أيضاً حتمية إحراز التقدم والتنمية الاقتصادية حيث إن المقومات المادية موجودة ومخلوقة لهذا الغرض.

وقال تعالى: ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾[3] نجد فيها مغايرة الثمن للقيمة ونجد فيها بعض الظروف المحددة للثمن وهي الرغبة والحاجة.

وقال تعالى: ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[4] تفيد ضمن ما تفيد مقولة وضعية مفادها ممارسة العوامل النفسية والسلوكية والاجتماعية آثاراً قوية على الأوضاع الاقتصادية. وقال تعالى: ﴿إنه لا يفلح الظالمون﴾[5] تشع الآية ضمن ما تشع أن تفشي الظلم مؤذن بالفشل وعدم تحقيق الأهداف، وأنه من أجل ذلك سلوك ذميم. وقال تعالى: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير

---

(١) سورة التوبة: الآية ٣٨
(٢) سورة الأعراف: الآيتان ٣١ ، ٣٢
(٣) سورة يوسف: الآية ٢٠
(٤) سورة الأنفال: الآية ٥٣
(٥) سورة الأنعام: الآية ٢١

لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾[1] نأخذ منها أن إشارات اللذة في نظرية المنفعة محل تحفظ وتحتاج إلى ترشيد ، وأن معرفة الإنسان بمصلحته ليست كاملة، وأن الوحي والنقل ضروري لتحقيق تقدم الإنسان وارتقائه. وهناك الكثير مما يمكن لمن وفقه الله تعالى أن يخرج به في هذا المجال من خلال تدبره للقرآن الكريم.

وبهذا يتبين لنا أن القرآن الكريم لم يقتصر على المقولات المعيارية بل قدم هداياته في مجال المقولات الوضعية، مع ملاحظة أن القرآن الكريم قد راعى إلى أبعد مدى مقتضى الحال، فحاجةالإنسان إلى المقولات المعيارية وإلى تقديم الهداية فيها أكبر بكثير من حاجته إلى الهدى في مجال المقولات الوضعية، وقد راعى القرآن الكريم هذا الحال مرعاة تامة، فالكثير الغالب من مقولاته هي قيمية. أو إن شئت فقل هي المقصودة أصلاً، ومجيئ المقولة الوضعية من باب التدليل وإظهار الحكمة من وراء هذه القاعدة التي تضمنتها المقولة القيمية ، كل ذلك رحمة من الله الرحيم بعباده. وربما كانت هذه المسألة في حاجة إلى بعض التوضيح لأهميتها في الدعوة إلى إيجاد علم اقتصاد إسلامي وفي قبول هذه الدعوة حيث يتمسك الاقتصاديون بأنه لا علم دون اختبار ومحاكمة واقعية لمقولاته، تثبت كل المقولات أو تدحضها. وبالطبع فإن ذلك يثير أمام الداعين إلى اقتصاد إسلامي العديد من الصعاب، فكيف نحاكم المقولات الاقتصادية الإسلامية في ساحة الواقع؟ وهل الواقع هو معيار الصدق من عدمه في تلك المقولات؟ إنها صادقة بذاتها، ولا تحتاج إلى واقع يقومها[2]. وأعتقد أن الأمر أوسع من ذلك وأن إرجاع هذه المقولات إلى الواقع هو منهج غير مرفوض إسلامياً من حيث هو. والهدف من ذلك ليس التعرف على صدقها من عدمه ، بل التأكد من صدقها من خلال العقل والواقع بعد صدقها من

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٦

(٢) مجال الحديث عن المقولات المنصوص عليها في النصوص الصحيحة الصريحة، أما المقولات الاقتصادية الإسلامية القائمة على رؤية الباحث وما توصل إليه من فهم للإسلام فليس هناك مانع على الإطلاق من عرضهاعلى الواقع للتثبت من صحتها.

خلال النقل والسمع. ولعل من جوانب الحكمة في ذكر القرآن الكريم للمقولة الوضعية مقترنة بالمقولة المعيارية تحقيق هذه الفائدة. فمثلاً ، القرآن الكريم يقول: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾ وسبق أن ذكرنا أن هنا مقولة معيارية هي ذم السلوك الإنفاقي المختل، ومقولة وضعية هي سوء حالة من هذا سلوكه. ولعل مما أفادته المقولة الوضعية لفت نظر الإنسان إلى إمكانية التأكد من ذلك من خلال الذهاب إلى الواقع وقيامه بنفسه بملاحظة ذلك. وبذلك يتأكد الصدق فيها لدى المسلم ويتحقق لها الصدق لدى غير المسلم ، والذي لا يحاج بأن الاعتدال الإنفاقي أفضل لمجرد أن القران قال بذلك، وإنما يقال له: إن ذلك أفضل لأن خلافه يلحق بالإنسان اللوم والحسرة وتردي الأحوال ، وهنا يمكن أن يتحقق من ذلك من خلال ما ارتضاه من الرجوع إلى الواقع. والله أعلم

النظرة السابعة

الهُدَى القرآني في مجال المصطلحات الاقتصادية

إن النظرة البادية السريعة قد تدل على عدم العناية القرآنية بالجانب الاقتصادي تلك العناية المكافئة لأهمية هذا الجانب ، والذي قد يبعث على تلك الدلالة هو خلو القرآن الكريم من الكثير من المصطلحات المتداولة في علم الاقتصاد، مثل التنمية والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتوزيع والتبادل والتمويل والسوق والسلع والخدمات. و.. و ... إلخ .. فهل هذا صحيح؟

عند إنعام النظر يتأكد خطأ هذا الزعم ، ذلك إن القرآن الكريم حافل بالمصطلحات ذات الدلالة الاقتصادية الدقيقة، وإن لم تشع في علم الاقتصاد التقليدي القائم، مثل الرزق والكسب والإسراف والتبذير والبخل والتقتير والابتغاء من فضل الله والأكل والشرب والتعمير والطيبات والخبائث والإصلاح والإفساد وكفران النعم وشكرها والرغد والنعم والإيثار والسفه و... و.. إلخ..

ونظن أن معيار التمييز والمفاضلة بين مصطلح وآخر يتمثل في الدقة والوضوح وسلامة وصحة إيحاءات المصطلح وإشعاعاته. وفي ضوء ذلك فإننا نوقن بأن المصطلحات القرآنية الاقتصادية هي أفضل من المصطلحات الاقتصادية الشائعة، فمثلاً كلمة استهلاك إيحاؤها هو التدمير والهلاك للسلع والموارد- وربما امتدت إلى الإنسان- دون أي إيحاء بما لها من نفع وإفادة للإنسان، وكأن عملية استخدام الإنسان للسلع والخدمات «مضمون الاستهلاك» هي في الأساس عملية تدميرية وإهلاكية، مع أنها في الحقيقة عملية بنائية على درجة عالية من الأهمية لكل من الإنسان والسلع والخدمات على حد سواء، فهي للإنسان إشباع لحاجاته ومن ثم بناء لطاقاته، ويترتب على ذلك اقتدار الإنسان وتمكنه من إنتاج المزيد من السلع والخدمات بقدر أكبر بكثير مما يستخدمه أو

يستهلكه منها، وبالتالي فالعملية في جملتها عملية اقتصادية منتجة، يتولد عنها مزيدٌ وفائضٌ من الموارد من جهة ومن طاقات وقدرات الإنسان من جهة أخرى، في ضوء هذا التشخيص السليم لما يسمى بعملية الاستهلاك يمكن إدراك ما في المصطلح الاقتصادي الشائع من قصور، عكس مصطلح الانتفاع مثلاً. ولعلنا بذلك ندرك بعض جوانب الحكمة في إعراض القرآن الكريم بشكل مطلق عن استخدام هذا المصطلح في هذا المجال.

ومثلاً مصطلح التنمية يحمل في أحشائه بصورة جوهرية بارزة التكاثر والتزايد الكمي دون الإيحاء بأية جوانب نوعية وكيفية، وقد أدرك علماء الاقتصاد أنفسهم تلك الدلالات وجسامة خطورتها ، والبحث الجاد جارٍ عندهم عن بديل صالح يعكس المقصود بدقة ووضوح، وحتى الآن لم يعثروا على هذا البديل الذي يزلزل عرش مصطلح التنمية، فإذا ما نظرنا في القرآن الكريم في هذا الصدد فإننا لا نجده يأمر بالمزيد من النشاط الاقتصادي تحت هذا المصطلح، بل لا نجده يستخدمه أصلاً، وبدلاً عن ذلك نجد العديد من المصطلحات القرآنية الاقتصادية التي تتسم بالدقة والوضوح وسلامة وصحة الإيحاء والإشعاع مثل العمران، قال تعالى: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾[1] أي طلب منكم عمارتها بالزراعة والصناعة وغير ذلك[2]، ومصطلح العمارة أو العمران لا يحمل الإيحاءات السلبية في مصطلح التنمية. وهناك مصطلح قرآني آخر في هذا المجال هو «الإصلاح» فكثيراً ما يأمر القرآن الكريم بإصلاح الأموال وينهى عن إفسادها، وهذا المصطلح يبين بوضوح تام المقصود ، وهو جعل الأموال صالحة، أي محققة ومشبعة للحاجة إليها. ومثلاً نجد مصطلح التخلف الاقتصادي مع شيوعه فإنه غير دقيق الدلالة وغير واضح المضمون، ثم أنه يوحي بوجود نموذج متقدم يراد احتذاؤه ، وذلك محل اعتراض قوي اليوم لدى العديد من الاقتصاديين، والناظر في القرآن الكريم لا

---

(١) سورة هود : الآية ٦١

(٢) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب العربية- القاهرة ١٩٣٥، (ج٩، ص٥٦).

يجده قد استخدم هذا المصطلح ، لكنه استخدم مصطلح الإفساد، ومعلوم أن إفساد الأموال يعني إزالة ما بها من نفع وصلاحية لإشباع الحاجة، يستوي في ذلك أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج، ومعنى ذلك أننا أمام سوء استخدام الموارد المتاحة، وهذا هو المعنى الصحيح لمصطلح التخلف [١] ، رغم أن هذا المصطلح لا يوحي بذلك المعنى بجلاء، عكس مصطلح الإفساد. وهناك مصطلح قرآني آخر صالح تماماً لهذا المعنى هو «كفران النعم» الذي يفيد عدم استخدام الموارد فيما خلقت له ، قال تعالى: ﴿وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾ [٢] ، ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾ [٣] ، ﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾ [٤]

ومثلاً مصطلح الموارد لا يحمل أية دلالة قيمية تجسد موقفاً معيناً حيالها، كما لا يتضمن شيئاً عن مصدرها، ولا عن طبيعتها، وإننا لنلحظ أن القرآن الكريم رغم كثرة تناوله لمصادر الثروة فإنه لم يستخدم هذا المصطلح، وإنما استخدم مصطلح النعم ، فيجد الناظر في القرآن الكريم أنه يعقب بذكر لفظة النعمة أو النعم عقب تناول مصادر الثروة، قال تعالى: ﴿.. وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ [٥] ، ﴿وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾ [٦] ، والمصطلح القرآني يحمل دلالات ذات معنى وأهمية كبيرة، فهي مصدر لتنعم ورفاهة الإنسان، وهي مخلوقة لحكمة معينة، ومن ثم فهي محكومة بقوانين معينة في حجمها ونوعياتها.

---

(١) F. Williamson, Economic Development, New Jersey, Prentice - Hall,Inc.,Englewood Cliffs,P.7

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٥

(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٦

(٤) سورة النحل: الآية ١١٢

(٥) سورة إبراهيم: الآية ٣٤

(٦) سورة لقمان: الآية ٢٠

ومن ثم يجب احترامها وصيانتها وحسن استخدامها ، ثم إنها بحكم كونها مخلوقة من أجل الإنسان فهي إذاً مهمة للإنسان من جهة، وموجودة بالصورة التي تسد حاجة الإنسان من جهة أخرى، وكل تلك الإيحاءات يفتقدها مصطلح الموارد.

ومثلاً نجد الاقتصاد التقليدي يؤكد على توافر الحرية في المعاملات ، وبالنظر في الهدى القرآني في هذا المجال وجدناه يشدد على مصطلح مغاير هو «الرضى» مع أن كليهما يستهدف مقصداً واحداً، لكن إيحاءات كل منهما غير متطابقة تمام المطابقة، فكثيراً ما يقبل الإنسان على التعامل حراً مختاراً لكنك لو سألته عن مدى رضاه عن ذلك لأجاب بالنفي رغم أنه من حيث الشكل والصورة مختار.

وقد حرص القرآن الكريم على أن يتحقق مبدأ الرضى لكل من الطرفين معاً، ولا يكفي أن يتحقق لطرف دون الآخر، حيث إن ذلك يخل بمبدأ العدل الحاكم في مجال التبادل الاقتصادي.

ولعل ذلك هو سر التعبير القرآني هنا بصيغة التفاعل التي تقتضي الاشتراك. قال تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾ (١)

هذه مجرد أمثلة ترينا أولاً مدى اهتمام القرآن الكريم بالمصطلحات الحاكمة في المجال الاقتصادي.

وثانياً : مدى ما هنالك من مزايا لهذه المصطلحات على المصطلحات الشائعة في الاقتصاد التقليدي.

وليس معنى ذلك أن كل المصطلحات السائدة في الاقتصاد التقليدي قاصرة ولا أن القرآن الكريم قد أحاط إحاطة تامة بكل المصطلحات الاقتصادية، لكنه قدم النماذج للهداية والإرشاد بحسن اختيار المصطلحات.

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٩

ولعل من المواطن التي يجب أن تكون محل عناية علماء الاقتصاد الإسلامي موطن المصطلحات ، ومن الأمور ذات الأهمية الاستخدام المكثف للمصطلحات الإسلامية، ولا مانع من اقترانها بالمصطلحات المعاصرة تيسيراً للفهم من جهة وإبرازاً للتميز من جهة أخرى. والحاجة ماسة إلى وضع قاموس بالمصطلحات الاقتصادية الإسلامية مع بيان مفهوم كل مصطلح وما يرادفه أو يناظره في القاموس الاقتصادي العصري.

الخاتمة

في ضوء هذه النظرات الاقتصادية في القرآن الكريم، والتي لم تستهدف تقصي الهدى القرآني في المجال الاقتصادي ولا حتى عشره ولا معشاره، بل استهدفت فحسب إثارة الانتباه وتذكية الاهتمام لدى الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى المصدر الأول والمنبع الأصيل الذي عليهم النظر الصادق فيه والتدبر العاقل في مضامينه ومقاصده إن أرادوا بحق التعرف الصحيح على النظام الاقتصادي الإسلامي وعلى الأسس والقواعد والقوانين التي يبنى عليها علم للاقتصاد ويكون إسلامياً سدى ولحمة.

في ضوء هذه النظرات العادية ولا أقول الثاقبة يمكن القول إن النظر المتدبر في القرآن الكريم يمكننا من التعرف على النظام الاقتصادي الإسلامي وعلى أسس علم الاقتصاد الإسلامي.

إننا لسنا مختارين في هذه النظرات وإنما نحن مأمورون بها أمراً جازماً متضمناً في رسالة التكليف الإلهي لنا بالخلافة.

إن هذا النظام الاقتصادي الذي يتكشف لنا من المطالعة الرشيدة لكتاب الله له أسسه ومقوماته، فهو نظام إلهي المصدر والمذهب، فقواعده وغايته ليست من عند البشر وإنما هي من عند الله، فهو الذي وضع لنا قواعد الملكية ونظامها وهو الذي وضع لنا أسس التوزيع، وهو الذي حدد لنا مضمون ونطاق الحرية الاقتصادية، ومع الإيمان بهذه الخاصية فإننا نؤكد على أن ذلك لا يعني كفَّ العقل البشري والإبداع الإنساني عن العمل في هذه الزاوية. إن ذلك مطلوب كأشد ما يكون الطلب داخل إطار هذه القواعد والأسس والتي تعتبر أطراً حامية للعقل من التردي في المهاوى. إنه ليس تغييباً للفكر البشري، وإنما هو تحصين له ، ثم تحديد دقيق لمهمته حتى يبدع فيها ،وذلك من خلال الفهم الواعي الصحيح لهذه القواعد ومدلولاتها ومضامينها ومقاصدها، ومن ثم إقامة الحياة الواقعية على هدى من ذلك. وكم شقيت البشرية عندما عملت من تلقاء

نفسها على وضع وتحديد القواعد والمذاهب الحاكمة للأنظمة الاقتصادية. ونحن نعايش ألواناً من هذا الشقاء. ثم إنه نظام فرعي من نظام كليٍّ للحياة ، ومعنى ذلك أنه لا يعد كل شيء في حياة الناس، كما أنه لا يعد من سقط المناع، وأيضاً فهو غير منبت الصلة ببقية الأنظمة الفرعية والتي تدخل كلها في إطار النظام الكلي للحياة [1] . إن ذلك له انعكاساته القوية حيال كل جوانب السلوك الاقتصادي لمن يؤمن به، تجعله مغايراً إلى حد كبير لسلوك غيره ممن يرى في النظام الاقتصادي كل شيء في الحياة، أو يرى فيه شيئاً هيناً ثانوياً، أو يرى أن صلاته وروابطه ببقية الأنظمة الفرعية ، وكذلك بالنظام الكلي هي روابط هشة. وما عليك إلا إعادة النظر في الكثير من الآيات الكريمة التي تناولت بشكل أو بآخر جانباً من جوانب النظام الاقتصادي وستجدها تمثل فرداً في أسرة متآخية متناسقة متناغمة ، فيها الجانب الاجتماعي والجانب النفسي والجانب السياسي والجانب الفكري والجانب الخلقي وغير ذلك من جوانب الحياة مشمولة ومحاطة بالإطار العقائدي ، وخذ مثالاً على ذلك الآيات ٦٣-٧٤ من سورة الفرقان ، والآيات ٢٦٣، ٢٦٣ من سورة البقرة.

ثم إنه يقوم على نظام فريد للملكية ، كما أنه يؤمن بالحرية الحقيقية المنضبطة وبالمسئولية الواعية للدولة وبالتفاوت الموضوعي في التوزيع الذي يرتكز على التكافل الاجتماعي ، ويكفينا في تبيان مسئولية الدولة ودورها الاقتصادي البارز آية كريمة واحدة هي قوله تعالى: ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نِعِمّاً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً﴾(النساء:٥٨) .

إذن هناك نظام للاقتصاد يقيمه القرآن الكريم مغاير إلى حد يمكن أن يكون تاماً للاقتصاد الوضعي بكل أجنحته. ونحن نعلم أن علم الاقتصاد الوضعي نشأ في ظل أنظمة اقتصادية وضعها البشر. وجاء العلم ليقنن ويفسر ويفلسف

---

(١) لمزيد من المعرفة يراجع د. رفعت العوضي، الضوابط الشرعية للاقتصاد ، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٨م.

سلوكيات الناس الاقتصادية المحكومة بهذه الأنظمة.

ومعنى ذلك أن علم الاقتصاد الوضعي القائم حالياً بغض النظر عن الجناح الذي يكون عليه لا يمكنه أن يتعامل بكفاءة مع السلوك الاقتصادي لفرد مسلم أو لمجتمع مسلم، ولا يستطيع أن يقدم تفسيراً مقبولاً ولا تبريراً معقولاً للكثير من جوانب هذا السلوك، فكيف يفسر سلوك سيدنا عثمان عندما رفض كل عروض التجار مع ما فيها من إغراء قوي يرتكز على أرباح عالية، وبدلاً من ذلك كله قدم تجارته إنفاقاً لم يأخذ مقابله حتى رأسماله!! كيف يفسر إقدام المسلم مسرعاً بأداء الزكاة مع أن غيره، بل مع أنه نفسه قد يتهرب من الضريبة. كيف يفسر موقف أفراد ترفض بإصرار الحصول على بعض أموال الزكاة وتعلن أنها ليست من أصحابها رغم أن الدولة هي التي تقوم بتوزيعها، دونما منة من أحد على أحد. كيف يفسر الإيثار الاقتصادي ولا سيما في أبهى مظاهره وهو الإيثار الأنصاري. كيف يفسر رفض جماهير المسلمين المعاصرين التعامل من خلال سعر الفائدة. إن ذلك غيض من فيض من الأمثلة والنماذج التي يقف الاقتصاد الوضعي مشدوهاً أمامها لا يملك لها تفسيراً، وبالتالي فقد افتقد أهم وظيفة من وظائف علم الاقتصاد وهي تفسير السلوك الاقتصادي. وإذن فنحن وجهاً لوجه أمام حتمية وجود علم للاقتصاد ينهض بتفسير السلوك الاقتصادي للمسلم تفسيراً صحيحاً، إضافة إلى قيامه ببقية المهام والوظائف الأخرى لعلم الاقتصاد، وحاجة المسلمين إلى هذا العلم لا تقل أهمية عن حاجتهم لبقية العلوم الشرعية، ويعين الباحثين في هذه المهمة المعرفة الجيدة بالقواعد الحاكمة للنظام الاقتصادي القائم، وكذلك بدلالات ومتضمنات المقولات الوضعية التي أمكن ويمكن استخلاصها من الآيات الكريمة، بالإضافة إلى إعمال العقل والحواس في الواقع القائم.

ومعنى ذلك أن مصادر المعرفة لهذا العلم هي الوحي والعقل والواقع «الحواس» فالوحي يقدم القيم المهيمنة ويقدم القواعد والمذهبية الحاكمة للنظام ويقدم بعض المقولات الوضعية، ثم إنه يأمرنا بإعمال وتوظيف العقل

والحواس، وقصة خلق الإنسان تؤكد على تكامل وتعاضد هذه المصادر الثلاثة، فلقد علم الله تعالى آدم الأسماء كلها ، ومعنى ذلك وجود العقل ووجود الحواس، ثم تفضل عليه بعد ذلك بنعمة الوحي استكمالات لمصادر السعادة لديه: ﴿قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى. ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى﴾[1] إن العقل البشري مهما أوتي من ذكاء ومهما صقل بالمران والتجربة يظل قاصراً عن إدراك بعض ما فيه مصلحته [2] . فهناك مناطق لا يحسن العقل التعامل معها بمفرده دون هداية من خارجه، وهنا يمارس الوحي دوره المؤثر في هداية العقل وإرشاده، والأمثلة الاقتصادية عديدة على فشل العقل وعدم إدراكه للمنهج الصحيح، وإن تمكن من ذلك فغالباً ما يكون بعد طول عناء ومشقة تحمل الأفراد والمجتمعات الشيء الكثير، ومن ذلك اعتناق فكرة الحرية الاقتنصادية المطلقة، وكذلك اعتناقه على الوجه المقابل للصلاحية الكاملة لجهاز التخطيط بمفرده.

إن علم الاقتصاد الإسلامي، والذي يشيد على أساس من الهدى القرآني هو صناعة بشرية وإنتاج إنساني، من عمل وإبداع الإنسان المسلم، ومن ثم فهو محكوم بما يحكم به كل عمل بشري آخر من جودة وقوة وضعف وقصور [3] . وعلينا استمرارية التحسين والتطوير والإرتقاء به ، طالما بقيت الحياة، ثم إنه يرتبط بالاقتصاد الوضعي بعلاقة العموم والخصوص الوجهي حسب تعبير المناطقة أو ما يمكن تسميتها بالتداخل الجزئي، فهناك منطقة اشتراك بينهما ثم هناك مناطق الانفراد لكل منهما. [4]

---

(١) سورة طه : ١٢٣، ١٢٤

(٢) يؤكد علم النفس المعاصر على هذه الحقيقة التي سبق أن أكد عليها القرآن الكريم﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ (البقرة:٢١٦) وقد بين ذلك بوضوح بعض علماء الإسلام ومنهم العز بن عبدالسلام والشاطبي وابن تيمية.

(٣) د. شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص٣٨ وما بعدها.

(٤) د. أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مرجع سابق.

ولعل أهم ما نخرج به من نظراتنا هذه أن القرآن الكريم يفرض علينا إقامة حياتنا الاقتصادية في ظلال نظام اقتصادي معين، وكذلك إقامة علم للاقتصاد يفسر سلوكنا الاقتصادي. ولم يتركنا دون تقديم العون اللازم للنهوض بتلك المهام بل قدم لنا الكثير من القواعد والضوابط والمقولات، وصدق الله العظيم إذ يقول عن القرآن: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصاحات أن لهم أجراً كبيراً﴾.

والله تعالى نسأل أن يهدينا إلى أقوم طريق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

حسب ورودها في البحث

المصدر: القرآن الكريم.

المراجع:

١ - الإمام الشافعي، الرسالة، المكتبة العلمية، بيروت ، بدون ذكر تاريخ.

٢ - الإمام السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٣ - الشيخ محمد عرجون، القرآن العظيم: هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين، دار القلم ، دمشق ١٩٨٩م.

٤ - الشيخ محمد رشيد رضا، تفسير المنار ، دار المعرفة ، بيروت، الطبعة الثانية.

٥ - شوقي أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخرجي، الرياض ، ١٩٨٢م.

٦ - محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي ، ترجمة د. محمد السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان: ١٩٩٦م.

٧ - عبدالسلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامي، مكتبة الأقصى، عمان ، ١٩٧٤م.

٨ - د. شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مكتبات عكاظ، جدة ١٩٨١م.

٩ - شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٠- الإمام البقاعي، نظم الدرر، دار المعارف العثمانية،